

مبادرة الدفاع عن الأراضي المحتلة

**OPCA**

Occupied Palestine and Syrian  
Golan Heights Advocacy Initiatives

# الأرض

مجلة دورية تصدرها:

مبادرة الدفاع عن الأراضي المحتلة في فلسطين ومرتفعات الجولان

## الأرض في الصراع العربي - الإسرائيلي

آذار ٢٠١٤



# الأرض الأرض في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

آذار ٢٠١٤

الأرض  
هي مجلة سنوية تصدر عن مبادرة الدفاع عن الاراضي المحتلة في فلسطين والجولان  
تصميم وتنفيذ: شركة بيسان للدعاية والنشر والتصميم (رام الله - هاتف: ٢٩٨٨٦٣٩)

تحرير: نزار ابراهيم، بيسان متري، منار مخول

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبر عن وجهة نظرهم ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة او وجهة  
نظر مبادرة الدفاع عن الاراضي المحتلة في فلسطين والجولان

نرحب بالتعليقات والاراء على عنوان: [bisan@opgai.org](mailto:bisan@opgai.org)  
الشارع الرئيسي عمارة ١١١، ص.ب. ٢٠١، بيت ساحور، فلسطين  
تليفاكس: +٩٧٢ ٢٢٧٧٥٤٤٤٤

[WWW.OPGAI.ORG](http://WWW.OPGAI.ORG)

# فهرس المحتويات

## المقدمة:

- مبادرة الدفاع عن الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان: عندما  
استنجدت الصهيونية بالسماء لمواجهة حق التاريخ والانتماء ..... ٥

## القسم الأول: نظري

- مركز المعلومات البديلة: مفهوم الأرض في العقيدة الصهيونية ..... ١١
- مركز بديل: النكبة المستمرة ..... ١٩
- الجولان للتنمية: التطهير العرقي في الجولان ..... ٢٤

## القسم الثاني: التجربة العملية

- الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال: حماية حقوق الطفل  
تعزيز للهوية ..... ٣٣
- مركز السياحة البديلة: الأرض والسياحة في فلسطين -  
المعادلة غير المتكافئة ..... ٣٩

## القسم الثالث: البيئة

- مبادرة الدفاع المشتركة: حملة شجرة الزيتون: رمز الثبات  
في الارض ..... ٤٩
- مركز التعليم البيئي: الأرض والبيئة: حروب الاستهداف  
وشروط البقاء ..... ٥٤
- لجان العمل الصحي: الأرض الفلسطينية والصحة ..... ٥٩
- مركز ابحاث الأراضي: مفهوم الأرض عند الفلسطينيين ..... ٦٧

## القسم الرابع: خواطر

- مركز لايلك: روابط لا تنتهي ..... ٧٤



# أرض فلسطين

عندما استنجدت الصهيونية بالسماء لمواجهة حق التاريخ والانتماء

نصار إبراهيم

(المنسق العام لمبادرة الدفاع عن الأراضي المحتلة)

«هناك أشخاص (العرب، ملاحظة المحرر) الذين يسيطرون على الأراضي الفسيحة التي تعج بالموارد الواضحة والمخفية. انهم يسيطرون على تقاطعات طرق العالم. أراضيهم التي كانت مهدا للحضارات الإنسانية والأديان. هؤلاء الناس لديهم إيمان واحد، لغة واحدة وتاريخ واحد ونفس التطلعات. لا يمكن لحواجز طبيعية عزل هؤلاء الناس عن بعضها البعض ... إذا، في حال وجود فرصة، لتتوحد هذه الأمة في دولة واحدة، ستقوم بأخذ مصير العالم في يديها وستفصل أوروبا عن بقية العالم. يجب علينا أخذ هذه الاعتبارات على محمل الجد، وينبغي زرع جسم غريب في قلب هذه الأمة لمنع التقارب بين جناحيه وان يستنفد سلطاته في حروب لا تنتهي أبدا. ويمكن أن يخدم هذا الجسم الغريب كنقطة انطلاق بالنسبة للغرب لكسب اهدافه المبرمة»<sup>(1)</sup>.

مؤتمر كامبل بنرمان ، هو مؤتمر انعقد في لندن عام ١٩٠٥ واستمرت جلساته حتى ١٩٠٧، بدعوة سرية من حزب المحافظين البريطانيين بهدف إلى إيجاد آلية تحافظ على تفوق ومكاسب الدول الاستعمارية إلى أطول أمد ممكن وقدم فكرة المشروع لحزب الأحرار الحاكم في ذلك الوقت. وضم الدول الاستعمارية في ذاك الوقت وهي: بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، اسبانيا، إيطاليا، وفي نهاية المؤتمر خرجوا بوثيقة سرية سموها «وثيقة كامبل» نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك هنري كامبل-بنرمان

قدّم المؤتمر توصيات الى حكومة الأحرار ، بعد سقوط حكومة المحافظين عام ١٩٠٥ برئاسة آرثر بلفور، برئاسة السير هنري كامبل بنرمان Sir H. Compbell Bonnerman، لإقناع رئيس الوزراء الجديد بالعمل لتشكيل جبهة استعمارية لمواجهة التوسع الاستعماري الألماني، ولتحقيق بعض الأهداف التوسعية في آسيا وأفريقيا. وبالفعل تأسست هذه اللجنة العليا، واجتمعت في لندن عام ١٩٠٧، وكانت تضم ممثلين عن الدول الاستعمارية الأوروبية وهي: انكلترا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، بلجيكا وهولندا، الى جانب كبار علماء التاريخ والاجتماع والاقتصاد والزراعة والجغرافيا والبترو .

واستعرض المؤتمر الأخطار التي يمكن ان تنطلق من تلك المستعمرات، فاستبعد قيام مثل تلك الأخطار في كل من الهند والشرق الأقصى وإفريقيا والمحيط الأطلسي والهادئ، نظراً لانشغالها بالمشاكل الدينية

١. من تقرير كامبيل-بوننرمان ١٩٠٧

والعنصرية والطائفية، وبالتالي بُعدها عن العالم المتمدّن. وأن مصدر الخطر الحقيقي على الدول الاستعمارية، إنما يكمن في المناطق العربية من الدولة العثمانية ، لاسيما بعد ان أظهرت شعوبها يقظة سياسية ، ووعياً قومياً ضد التدخل الأجنبي والهجرة اليهودية والحكم التركي أيضاً ... ويتابع المؤتمر، ليضيف، ان خطورة الشعب العربي تأتي من عوامل عدّة يملكها: وحدة التاريخ واللغة والثقافة والهدف والآمال وتزايد السكان ... ولم ينس المؤتمر أيضاً، عوامل التقدم العلمي والفني والثقافي.

ورأى المؤتمر ضرورة العمل على استمرار وضع المنطقة العربية متأخراً، وعلى ايجاد التفكك والتجزئة والانقسام وإنشاء دويلات مصنعة تابعة للدول الأوروبية وخاضعة لسيطرتها. ولذا أكدوا فصل الجزء الافريقي من المنطقة العربية عن جزئها الآسيوي ، وضرورة إقامة الدولة العازلة Buffer State، عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية. وهكذا قامت اسرائيل.

تقرير كامل المشار إليه يعتبر من أهم وأخطر الوثائق التي تشير بوضوح كامل إلى محورية ووظيفة المشروع الصهيوني باعتباره ركيزة عضوية في المشروع الاستعماري (لاحظ البند الرابع) الذي استهدف تقسيم العالم العربي والسيطرة على ثرواته والهيمنة على أنظمتها السياسية. بعد أن تم تحديد الوظيفة والدور، بدأ البحث عن المسوغات الفكرية والثقافية لتحويل المشروع الصهيوني إلى واقع سياسي، الأمر الذي ترجم لاحقا في اتفاقيات سايكس-بيكو عام ١٩١٦، وبعدها في الثاني من نوفمبر ١٩١٧ تم إصدار وعد بلفور الشهير، وكل ذلك ترجم في صك الانتداب البريطاني الذي أقر في هيئة الأمم عام ١٩٢٢.

في هذا السياق تتحرك عملية الصراع على الأرض في فلسطين، الأمر الذي فرض على الحركة الصهيونية والقوى الاستعمارية تقديم مبررات للسيطرة على أرض فلسطين واستيطانها.

غير أن المشروع المذكور اصطدم بوجود الشعب الفلسطيني الذي يسكن تلك الأرض منذ آلاف السنين وهو مرتبط بها حضاريا واجتماعيا ونفسيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا بصورة لا فكاك منها، هكذا وجدت الحركة الصهيونية ورعاتها نفسيهما أمام معضلة جدية، فكيف يمكن تبرير الاستيلاء على أرض الشعب الفلسطيني بكل ما يعنيه ذلك من حقوق طبيعية وتاريخية؟ هنا بالضبط تم استحضار الرواية التوراتية لتكون الأساس الذي عليه تبنى مداميك المشروع الاستعماري الصهيوني في فلسطين، فيما أنه كان من الصعب نقض المشروعية التاريخية والحضارية والطبيعية التي يتمتع بها الشعب الفلسطيني في أرضه، إذن يجب تقديم رواية ومقاربة تستمد أسسها وهيبتها وشرعيتها بما يتخطى المشروعية الأرضية، أي بمعنى إذا كانت مشروعية الشعب الفلسطيني في أرضه نابعة من التاريخ والجغرافية فإن المشروع الصهيوني يستمد شرعيته من السماء مباشرة.

من هنا بدأ الصراع على أرض فلسطين يأخذ ملامحه الأيديولوجية الدينية العنصرية الصهيونية،

أي تبرير اقتلاع الشعب الفلسطيني والاستيلاء على أرضه باعتباره «وعد إلهي»، ما يجنب الممارسة والسلوك الصهيوني الإشكالية الأخلاقية، ويؤمن له التقاطع مع المقاربة المسيحية في المجتمعات الأوروبية باعتبارها الحاضنة والظهير لنجاح المشروع، وأيضا للحفاظ على جوهر المشروع الأصلي كمشروع هيمنة وتقسيم للمنطقة العربية.

إذن، وظيفة الأرض في الفكر الاستعماري الصهيوني ليست نابعة من قيمتها الزراعية أو خصبها أو لكونها مقدسة، أو لارتباط الجماعة اليهودية بها عاطفيا ومعنويا بل بقدر ما تؤمن نجاح مشروع الهيمنة الاستعماري على العالم العربي وتشكيل عازل يمنع وحدته لاحقا.

بهذا المعنى وفي هذا السياق يمكن فهم السياسات الصهيونية والاستيطانية المستمرة في فلسطين وما يرتبط بذلك من اقتلاع وتهويد وتغيير لذاكرة المكان التاريخية والحضارية والثقافية، ذلك لأن أي تراجع عن هذه السياسة ترى فيه الحركة الصهيونية خطرا يتهدد ركائز الفكرة الأيديولوجية التوراتية التي اعتمدها لتسويقه وتبريره، الأمر الذي يعني في النهاية المساس بصدق الرواية وهزها من الأعماق.

هذه الرواية الصهيونية، التي بذلت في سبيل تكريسها كل ما تستطيع، تركزت في النهاية على العمل وبكل الوسائل الوحشية لفك ارتباط الفلسطيني بأرضه، فالأرض بالنسبة للفلسطيني هي رديف حياته، إنها جوهر الانتماء للمكان بكل تفاصيله الموعلة في حضارة هذا الشعب التي تعود لآلاف السنين، عليها تشكلت ثقافته وأساطيره وعاداته وعلاقاته الاجتماعية مع ذاته ومع محيطه ومع العالم، فالأرض عند الفلسطيني ليست مجرد رواية إنها كينونة، وتواصل، وهذا حال الشعوب التي تشكل الزراعة نمط حياتها وثقافتها وفلسفتها في الوجود.

أما عند المشروع الصهيوني، حتى وإن كانت عند البسطاء من اليهود تحتل مكانة معنوية ودينية، إلا أنها بالنسبة لذلك المشروع الناظم أداة سياسية أولا وعاشرا، وهي كذلك عند الدول الاستعمارية التي لا تزال تدعم وتساند هذا المشروع، ليس لقناعتها بأرض الميعاد ولكن لأنها لا تزال تعمل لبقاء مشروع كامبل المشار إليه أعلاه قويا وفاعلا للسيطرة على العالم العربي وثرواته ومنع وحدة الأمة العربية، فما دام المشروع الصهيوني يحتل فلسطين فمعناه منع الالتقاء بين جناحي العالم العربي الآسيوي والإفريقي.

في النهاية تقدم مبادرة الدفاع عن الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان للقارئ هذه النشرة لتضيء أكثر جوانب الصراع على الأرض في فلسطين من زوايا مختلفة، بما يعزز وعي الفلسطيني لذاته وتاريخه، كأساس لمواصلة المقاومة والدفاع عن أرضه وحمايتها.. فالمواجهة لا تزال في ذروتها والتاريخ، لم يقل كلمته النهائية بعد.

من تقرير كامبيل-بونيرمان ١٩٠٧





# القسم الأول: نظري



## مفهوم الأرض في العقيدة الصهيونية

سيرجيو ياني

مركز المعلومات البديلة

مركز المعلومات البديلة (AIC): نعم للنضال المشترك... لا للتطبيع!

منظمة فلسطينية إسرائيلية مشتركة تأسست عام ١٩٨٤، والمركز يناضل من أجل حرية واستقلال الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين، كما يؤمن ويناضل من أجل تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة واحترام حقوق الإنسان، ومن أجل السلام العادل والشامل للفلسطينيين والإسرائيليين. ويعتبر مفهوم النضال المشترك وتعزيزه وتطويره مبدءاً ناظماً في فكر وومارسة مركز المعلومات البديلة، وهو البديل والنقيض لسياسة وثقافة التطبيع مع منظومة الاحتلال على كل المستويات. وفي هذا السياق فإن المركز يناضل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبنائه الاستعمارية، ومن أجل شرق أوسط خال من الحروب والاستغلال والهيمنة. كما يؤمن المركز في مقارباته وممارسته بقيم التضامن الأممي والمشاركة الفعالة في الحركة الاجتماعية العالمية ومؤسسات المجتمع المدني في العالم لمواجهة سياسة الاستغلال والحروب والقهر الاجتماعي.

مفهوم الأرض في العقيدة الصهيونية مستوحى من التصورات الاستعمارية الغربية للأرض خارج أوروبا، وهو يقوم على أن الأراضي هائلة المساحة والمفرغة يجب أن يتم استغلالها واستغلال مواردها لمصلحة المستعمر الأوروبي. غير أن المستعمر الأوروبي ومن خلال استغلاله للأرض والموارد لم يلتفت إلى بناء كيانات قومية في المستعمرات، وإنما ركز وبالدرجة الأولى على استغلال الموارد عن طريق الشركات واصحاب المصالح الخاصة. بينما كان هدف الاستعمار الصهيوني هو إقامة كيان قومي فوق الأرض التي استهدف استعمارها.

لم تكن الأرض بالنسبة للمستعمر الصهيوني ذات أهمية مادية أو اقتصادية ولكنها كانت مهمة لاستقدام يهود أوروبا إليها، ومن ثم صهرهم وتحويلهم إلى مجموعة قومية بالمفهوم الغربي للقومية. وبدلاً عن الأهمية المادية فقد تحولت الأرض إلى مصدر لصياغة تاريخ بطولي مصطنع يتم وصفه بمصطلحات عاطفية لكي تصبح الأرض المستهدفة للاستعمار ذات أهمية قومية.

أما من ناحية سكان ومواطني الأرض المستهدفة فلا بد من انتزاع وإزالة ارتباطهم المادي والمعنوي بأرضهم. فعندما نرى استخدام العنف كأداة لتمكين المستعمر من استغلال الموارد نجد بأن هذا العنف قد تحول من أداة إلى ضرورة وهدف سياسي في العقيدة الاستعمارية الصهيونية، حيث يتوجب استخدام العنف لإزالة السكان وذلك لكي تتحول الأقلية الأوروبية في فلسطين إلى أكثرية. ومع أن الحركة الصهيونية هي واحدة من عدة حركات يهودية في العالم. إلا أنها كعقيدة استعمارية مستوحاة من الماسونية المسيحية الغربية، حيث تشترط الماسونية إقامة كل يهود العالم في كيان واحد كخطوة اساسية على طريق تطهيرهم وتحويلهم إلى مؤمنين بالمعتقد المسيحي. أضف لذلك، بالنسبة للماسونية، فإن كل أرض لا يؤمن أهلها بـ «ميثاق الرب مع إبراهيم» هي أرض فارغة وقابلة للاستعمار!

وفي هذا السياق يتشابه الاستعمار الامبريالي الغربي مع الاستعمار الصهيوني من خلال السيادة العنصرية للعرق الأوروبي وسرقة موارد وممتلكات السكان الأصليين الذين تم اعتبارهم كفرة وغير مؤمنين. ولكن الاختلاف هنا أن هذه النظرة الدينية جرت علمنتها وتهميش طابعها الديني لغرض بناء الكيان القومي، حيث تم تحويل المصطلحات الدينية إلى مصطلحات علمانية تابعة في كثير من الأحيان من لغة عمالية يسارية غربية.

## الأرض كقاعدة أساسية لبناء الهوية القومية الصهيونية.

فكرة الأرض بالنسبة للصهيونية مرتبطة بضرورة عودة يهود العالم إلى «أرض يهوذا» أو «أرض الميعاد» وهذه النظرة مستوحاة من التفسيرات المسيحية الغربية المستحدثة التي تدعي أن وجود كل اليهود على هذه الأرض سيعجل من العودة الثانية للمسيح.

في عام ١٨٣٩ قام القس ألكسندر كيث بزيارة إلى فلسطين مع عدة قساوسة آخرين من كنيسة في اسكتلندا، حيث سافرت المجموعة من خلال فرنسا، اليونان، و مصر ثم برا إلى غزة. وخلال الرحلة التقوا بالعديد من الجاليات اليهودية في الدول التي عبروها وقاموا بسؤال تلك الجاليات عن استعدادها لقبول المسيح، و بشكل منفصل، تم سؤالها عن استعدادها للعودة إلى إسرائيل كما تنبأ الكتاب المقدس. وقد تحدث ذلك القس عن رحلته المذكورة في كتاب «أرض إسرائيل حسب العهد مع إبراهيم وإسحاق ويعقوب - ١٨٤٤ - The Land of Israel According to the Covenant with Abraham, with Isaac, and with Jacob».

كما ورد في الكتاب المذكور أيضا بأن كيث قد استخدم وللمرة الأولى شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

## القسم الأول: نظري

في نهاية القرن ١٩ قام ثيودور هرتزل بتحويل النظرة الدينية إلى فكرة علمانية مجردة عن الدين في كتاب صغير بعنوان «الدولة اليهودية، اقتراح حل معاصر للمسألة اليهودية».

يدعي هرتزل في هذا الكتاب أن اللسامية «معادة اليهود» تأتي من حالة عدم امتلاك اليهود للأرض مما منعهم من التحول إلى قومية وأمة لهم حكومة و أراض مشتركة.

يقول هرتزل «المشكلة اليهودية تتواجد أينما يتواجد اليهود بأعداد عالية. و أينما لا تكون موجودة يتم خلقها من خلال إحضار مهاجرين يهود. فنحن نذهب بشكل طبيعي إلى الأماكن حيث لا نتعرض للاضطهاد، ولكن وجودنا هناك يثير الاضطهاد ضدنا. هذا هو الحال، و سيبقى حتما كذلك في كل مكان، حتى في البلدان المتحضرة جدا. فعلى سبيل المثال، في فرنسا، فطالما لم يتم حل المشكلة اليهودية على المستوى السياسي سيبقى العداء موجودا. كما سيحمل اليهود بذور المعادة معهم إلى إنجلترا؛ وذلك ما حصل عندما حملوا معهم ذلك العداء إلى أمريكا».

أحد زملاء هرتزل في الحركة الصهيونية، إسرائيل زانغويل (Israel Zangwill) قام بتوضيح معادلة الأرض والأمة، وذلك في مقال نشر في مجلة New Libiral Review حيث ادعى زانغويل أن «فلسطين وطن بلا شعب، و اليهود هم شعب بلا وطن».

ووفقا لزانغويل «لا يوجد في فلسطين سوى عدد قليل من العرب والفلاحين وبعض البدو الذين اعتادوا الابتزاز حيث يندم القانون» و خلص إلى أن هناك حاجة « لإعادة هذه البلاد التي لا يعيش فيها شعب إلى شعب بلا وطن. ويضيف، لأن لدينا شيئا نعطيه وكذلك شيئا لنحصل عليه، إذن يمكننا أن نبعد المبتز - باشا كان أم بدويا- كما يمكننا أن نجعل من الأرض البرية الخراب مكاناً مزدهراً، ونبني في قلب العالم حضارة قد تكون وسيطا بين الشرق والغرب».

من الناحية العملية، تكهن هرتزل بأن التغلب على معاداة السامية من خلال تحويل يهود العالم إلى قومية جديدة كان من الممكن أن يحدث ضمن النطاق الاستعماري. حيث قال « اننا نعلم بأن هناك دول لا يزال يتم تكوينها. حيث ستنفصل المستعمرات عن البلد الأم، وحيث يبتعد التابعون بعيدا عن المتسلطين عليهم؛ والمناطق المفتوحة حديثا ستشكل مع الوقت دولا حرة».

فالأرض، بالنسبة لهرتزل هي «الهدف الأساسي للدولة»، بينما الشعب هو تجسيدها. وبناء على ذلك، فإن هرتزل أدرك أن عملية بناء الدولة تتطور على مسارين؛ الأول من خلال تجسيد أول مؤسسة ذاتية لليهود «جمعية اليهود»، لتكون بمثابة الكيان السياسي الذي يمثل كل يهودي، والثاني لتقوم بمفاوضة القوى الاستعمارية من أجل الحصول على الهدف الأساسي للدولة وهو الأرض.

## العمل باعتباره أساس تجسيد الدولة

تصورات هرتزل عن الأرض والمؤسسات السياسية للحصول على الأرض كانت مجرد الهيكل لعملية بناء الأمة. ومع ذلك فإن هرتزل والصهيونية السياسية لم يكونا قادرين على تعريف طريقة واضحة لاستعمار الأرض، وذلك لأن استعمار فلسطين أصبح ممكناً فيما بعد عن طريق استقدام العمال والمهاجرين الصهاينة.

الفيلسوف الألماني موسى هس نشر في عام ١٨٦٢ مقترحه «روما والقدس» حيث قدم الاستيطان اليهودي في فلسطين كرد فعل على اللاسامية الأوروبية. هس الذي تعاون سابقاً مع ماركس وإنجلز، استنتج أن التاريخ هو عبارة عن دائرة مكوناتها العرق Race والكفاح الوطني. حيث حلل صعود القوميات الإيطالية والألمانية وانتهى إلى فكرة إحياء الوطنية اليهودية. وبالمحصلة اقترح هيس انشاء كومونولث يهودي زراعي اشتراكي في فلسطين باتباع خطوات انشاء الحركات القومية الغربية.

هيس كان يعتبر أن اليهود الأوروبيين هم طبقة غير منتجة من التجار والوسطاء، ولذلك فإن عمل اليهود الزراعي في فلسطين من خلال عملية «خلاص التراب» ستحول الجالية اليهودية إلى طبقة من المنتجين في المجتمع.

بعد أربعين عاماً، قام المفكر الروسي الصهيوني دوف بير بروكوفيتش بالبناء على أعمال هيس، فاقترح أن استعمار فلسطين من شأنه تصحيح «الهم المقلوب» للمجتمع اليهودي. وادعى أن المجتمع اليهودي هو غير طبيعي كما أكثر اليهود الذين أجبروا على الابتعاد عن الانتاج بسبب العداء والمنافسة من قبل غير اليهود. لذلك ادعى أن المجتمع اليهودي لا يمكن أن يصبح مجتمعاً صحيحاً إلا إذا أصبحت غالبية اليهود من العمال والفلاحين مرة أخرى. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا في فلسطين.

بعد ذلك تم تبني أفكار هيس وبروكوفيتش في مؤتمر حزب بوغالي تسيون «Poalei Tzion» عام ١٩٠٧ في الرملة والذي شهد ولادة الحركة الصهيونية الرائدة. حيث أعلن هذا الحزب الذي اتبع افكار هيس «بأن تاريخ كل مجتمع قائم حتى الآن هو تاريخ الطبقة والكفاح الوطني»، وبهذا المعنى يحتل الاستيلاء صميم أيديولوجية الحزب، اي «الاستيلاء على الأرض والاستيلاء على العمل». إن ما قام به حزب Poalei Tzion هو دعم وتعزيز نزع ملكية الأرض من المواطنين الفلسطينيين والعمل على إزالة ارتباطهم بها، فضلا عن أماكن عملهم.

وقد كانت استراتيجية Poalei Tzion تقوم على خلق مستعمرات زراعية على الأراضي بحيث تحكم ذاتها وبطريقة من شأنها أن تسمح فقط بسيطرة يهودية على المستعمرات والمناطق الموجودة حولها.

وكما هو معروف فإنه ما بين أعوام ١٩٢٠ و١٩٧٦ سيطر حزب Poalei Tzion والأحزاب المتفرعة منه (كحزب العمل ومباي الخ). على الحركة الصهيونية، ولهذا نجد بأن طريقة سيطرة الحركة الصهيونية على الأرض قد صممت بالاستناد على استراتيجية هذا الحزب.

## التطهير العرقي كشرط مسبق للدولة اليهودية

خلال السنوات الـ ١٤ الأولى من الانتداب البريطاني نجد أن السياسات الاستعمارية العدوانية التي روجت لها الوكالة اليهودية تحت قيادة حزب مباي (أحد الأحزاب المنبثقة عن Poalei Tzion) دفعت الفلسطينيين إلى العديد من الانتفاضات أهمها إضراب عام ١٩٣٦ الذي استمر ستة أشهر.

وخلال شهر تشرين الثاني، عام ١٩٣٦، أرسلت الحكومة البريطانية لجنة لتقصي الحقائق برئاسة وليم بيل (لجنة بيل) للوقوف على أسباب ثورة عام ١٩٣٦، ثم عادت اللجنة إلى فلسطين في كانون الثاني وحزيران من عام ١٩٣٧ حيث توصلت توصية كان مفادها تقسيم فلسطين.

كما أوصى تقرير اللجنة المذكورة بإنهاء الاستعمار البريطاني لفلسطين ما عدا «ممر» حول القدس، يمتد إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط في يافا، ووفقاً لذلك تبقى الأرض في هذا الممر تحت سلطة الاستعمار. كما أوصت اللجنة بأن يجري «نقل» السكان العرب واليهود على حد سواء، وأن تتم عملية التوزيع «النقل» إلى دولة عربية وأخرى دولة يهودية.

ووفقاً لتوصية اللجنة المذكورة فإن الجانب اليهودي سيحصل على جزء من فلسطين في منتصف الغرب والشمال، من جبل الكرمل إلى منطقة بئر التبعثة في الجنوب، وكذلك مرج ابن عامر والجليل، في حين أن الجانب العربي سيحصل على الأراضي في الجنوب والمنطقة الشرقية التي شملت «يهودا والسامرة» والنقب وادعى التقرير بأنه «عاجلاً أو آجلاً يجب أن يكون هناك «نقل» للأراضي و«تبادل» للسكان، وأن «نقل السكان سيكون إلزامياً».

واستشهد التقرير بسابقة تبادل السكان بين اليونان وتركيا عام ١٩٢٣. ووفقاً للتقرير فإن تبادل السكان، إذا ما حدث، فإنه سيتضمن نقل ما يصل إلى ٢٢٥,٠٠٠ من العرب و ١٢٥٠ من اليهود. المؤتمر الصهيوني العشرون في زيورخ (٣ إلى ١٦ آب ١٩٣٧) أعلن «أن خطة التقسيم المقترحة من قبل لجنة بيل ليست مقبولة» ولكن المؤتمر أكد على الرغبة «بمواصلة المفاوضات من أجل توضيح مقترحات الحكومة البريطانية حول تأسيس دولة يهودية في فلسطين».

وفي وقت لاحق في نفس المؤتمر، أخبر ديفيد بن غوريون - عن حزب مباي، ثم رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في فلسطين - الحضور، بأنه وعلى الرغم من «أنه لا يوجد شك حول التخلي عن أي جزء من أرض إسرائيل... فإن أسرع طريقة للوصول إلى الهدف النهائي (إقامة الدولة اليهودية) هو عن طريق قبول مقترحات لجنة بيل».

ووفقا للبروفيسور تشارلز د. سميث من جامعة أريزونا فإن «وايزمان وبن غوريون لم يشعرا بأن عليهم الالتزام بالحدود المقترحة. حيث يمكن اعتبار هذه الحدود مؤقتة ليتم توسيعها في المستقبل».

كما أن المؤرخ بيني موريس من جامعة بن غوريون قال «إن بن غوريون اعتبر بأن توصية اللجنة بشأن تبادل السكان كانت إنجازا إيجابيا».

في نهاية المطاف قام بن غوريون بإقناع المؤتمر الصهيوني بالموافقة على توصيات لجنة بيل كأساس لمزيد من المفاوضات مع الحكومة البريطانية.

وكتب بن غوريون بهذا الخصوص: «إن الترحيل القسري للعرب من أودية الدولة اليهودية المقترحة يمكن أن تعطينا شيئا لم يكن لدينا حتى عندما وقفنا لوحدا وخلال أيام الهيكل الأول والثاني... والآن تم اعطاؤنا الفرصة التي لم نكن لنحلم بها، وهي فرصة أكبر من الدولة والحكومة والسيادة، إنها فرصة التوحد في وطن حر... فإذا لم ننتهز الفرصة لضعفنا أو إهمالنا أو تجاهلنا لها، فسنفقدنا الآن وربما لن نحصل عليها مرة أخرى».

في نهاية المطاف قامت الحكومة البريطانية بإنشاء لجنة وودهيد التي هدفت «لدراسة أكثر تفصيلاً لخطة لجنة بيل وتوصيتها بخطة تقسيم فعلية لفلسطين». وبعد الدراسة أعلنت لجنة وودهيد أن اقتراحات لجنة بيل غير قابلة للتطبيق. وبعدها قامت الحكومة البريطانية بنشر تقرير لجنة وودهيد مرفقاً ببيان سياسي يرفض تقسيم فلسطين لأنه غير عملي.

ومع ذلك، فإن ما قدمته لجنة بيل حول إمكانية تحقيق دولة عرقية يهودية في فلسطين قد أعطى الضوء الأخضر لنكبة فلسطين. فخلال السنوات اللاحقة، قامت الحركة الصهيونية بتحضيرات لإعداد وتنظيم قواتها وميليشياتها وأجهزة مخبراتها بهدف إعادة رسم حدود التقسيم المستقبلي لفلسطين.

إن التحضيرات الصهيونية لنكبة فلسطين تمثلت في الخطة (د) (الخطة دالت) والتي عملت عليها ميليشيات الهاغانا بداية من آذار ١٩٤٨. وقد كانت هذه الخطة الرابعة والنهائية بعد عدة مقترحات حول تعامل الصهاينة مع فلسطين وسكانها الأصليين.

وقد شرح المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي الأفكار الصهيونية حول «الخطة الرئيسية لغزو فلسطين» من خلال التطهير العرقي وخلق دولة يهودية في كل من فلسطين، وأن الدليل على ذلك كان الهجمات العسكرية التي قامت بها الميليشيات الصهيونية على الفلسطينيين.



القسم الأول: نظري

ومع اتفاق وقف إطلاق النار في يوليو ١٩٤٩ (الهدنة)، يمكن القول أن أهداف الحركة الصهيونية في تلك المرحلة قد تحققت. فقد تأسست دولة يهودية على أرض تم تفريغها من معظم سكانها الأصليين، وأصبح المهاجرون اليهود هم عمالها وفلاحوها الوحيدون والطبقة الحاكمة فيها أيضاً. وبذلك فقد تم تصحيح «الهرم المقلوب» الذي تحدث عنه بروكوفيتش.

## دولة إسرائيل و فشل المشروع الصهيوني

بعد ٦٥ عاماً على إنشاء دولة إسرائيل فإنه لا يزال هناك مجال لطرح التساؤل التالي: هل تحققت الأهداف الصهيونية؟

للهولة الأولى يمكن الإجابة على هذا التساؤل بالإيجاب: فقد تم تأسيس دولة واضحة المعالم، ولكن، حتى التحليل السطحي لأسس هذه الدولة يوضح الاختلاف والمسافة بين واقع هذه الدولة وما أراده الصهاينة الأوائل مثل هرتزل وهيس.

فلم يمثل إنشاء الدولة حلاً للعداء تجاه اليهود، بل إنه مع ربط الصهيونية باليهودية فقد انتشر هذا العداء إلى أماكن لم يكن موجوداً فيها من قبل، كما يحدث الآن في العالم العربي والإسلامي. إضافة إلى ذلك، فإن مكانة هذه الدولة في الشرق الأوسط المعادي للكيان الصهيوني، يجعل هذه الدولة تعتمد تماماً على دعم وحسن نية القوى الأجنبية.

في الواقع، فإن اعتماد الدولة اليهودية على حسن النوايا الأمريكية من أجل بقائها يشبه بقدر ما اعتماد المستوطنين الفرنسيين في الجزائر على دعم وحسن النوايا في باريس. ولكن هناك فارق واحد وهو أن المستوطنين في الجزائر كانوا مواطنين فرنسيين، أما المستوطنين الصهاينة فهم ليسوا مواطنين أمريكيين.

أما الإشكاليات الأكثر عمقا، فهي تكمن ليس فقط في محاولة الصهيونية لحل إشكالية العلاقات بين الأوروبيين اليهود وغير اليهود، ولكن أيضاً في محاولة حل الإشكاليات القائمة بين اليهود أنفسهم كطائفة دينية و كجماعة عرقية - قومية.

لقد توقع هرتزل وزانغويل وهيس وغيرهم من الصهاينة الأوائل بأن توفير الأسس للدولة القومية بمفهومها العلماني سيخرج من المؤسسات السياسية للدولة.

في إجابة عن تساؤله «هل سينتهي بنا الأمر في دولة دينية؟» أجاب هرتزل أنه في «الدولة اليهودية» «يجب إبقاء الكهنة في معابدهم بنفس طريقة إبقاء جنودنا في ثكناتهم».

ولكن ما نراه في الدولة الصهيونية القائمة هو أن المؤسسة العسكرية القوية موجودة في يد رجال الدين.

أما الإشكالية الأخيرة فهي تكمن في عدم قدرة الصهيونية على حل التناقض الدائم والذي جوهره الحاسم أن فلسطين لم تكن يوماً أرضاً بلا شعب وأن شعبها سيبقى يناضل دوماً من أجل حقوقه.

في عام ١٨٩١ وبعد زيارة قام بها إلى فلسطين، كتب آشر تسفي هيرش جينسبرج (أحد هعام) وهو كاتب مقالات بالعبرية و أحد أهم المفكرين الصهاينة قبل قيام الكيان الصهيوني- «نحن الذين نعيش بعيداً عن فلسطين اعتدنا الاعتقاد أن كل فلسطين «أرض إسرائيل» هي صحراء غير مأهولة بالسكان وأن أياً كان يستطيع أن يذهب لشراء أرض هناك لو أراد. ولكن هذا ليس صحيحاً، فمن الصعب جداً أن تجد أراضٍ صالحة للزراعة و في نفس الوقت ليست مستخدمة للزراعة»

و أضاف: «إننا أيضاً اعتدنا الاعتقاد بأن العرب مخلوقات بدائية، كالحمير، لا يمكنهم أن يبصروا أو يفهموا ما يحدث من حولهم... -ولكن- العرب وخصوصاً النخبة المثقفة، ترى وتفهم ما نقوم به وتعلم ما نخطط له في أرضهم، ولكنهم يبقوا هادئين ويتظاهرون بأنهم لا يلاحظون أي شيء... ولكن، إذا ما جاء الوقت وأخذنا مكانهم فإنهم لن يقفوا جانباً بسهولة». (آشر تسفي هيرش جينسبرج (أحد هعام)، حقيقة عن أرض إسرائيل).

لقد قام (أحد هعام) قبل ست سنوات من ظهور صهيونية هرتزل السياسية وستة عشر عاماً قبل ظهور صهيونية بن غوريون «الرائدة» بالتوقع بأن الصهيونية الأمثل والهادفة إلى «خلاص الشعب اليهودي» من خلال الاستيلاء على الأراضي ستقود فعلياً إلى مأساة.

## التهجير القسري المستمر للشعب الفلسطيني

امجد القسيس

منسق المناصرة القانونية في مركز بديل

### بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة، فاعلة في أوساط الشعب، وهو منظمة غير ربحية. رؤية بديل، ورسالته، وبرامجه، وعلاقاته مستمدة من، ومستندة الى هويته الفلسطينية ومبادئ القانون الدولي، والتي على اساسها يجري العمل على تعزيز الحقوق الفردية والجماعية للشعب الفلسطيني، لغايات تهيئة الاجواء والظروف لتمكين اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من ممارسة حقهم، وفي مقدمتها حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم.

تأسس مركز بديل في كانون الثاني عام ١٩٩٨ بناءً على توصيات أصدرتها سلسلة من المؤتمرات الشعبية انعقدت في فلسطين التاريخية والمنافي. بديل مؤسسة مرخصة ومسجلة رسمياً لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي قانونياً ملك للاجئين الممثلين بجمعيتها العامة التي تشكل من نشطاء العمل الجماهيري في فلسطين.

تعتبر السياسات الإسرائيلية في فلسطين اليوم، عن مزيج من ممارسة الفصل العنصري، والاحتلال العسكري، وكذلك الاستعمار. حيث يتم استثمار هذه الممارسات بهدف اتمام عملية تطهير عرقي في أرض فلسطين التاريخية من وجود السكان الفلسطينيين الأصليين. وعندما قامت الحركة الصهيونية برسم ملامح المشهد الاستعماري المنوي تنفيذه في فلسطين منذ العام ١٨٩٧، في اطار الفرضية القائلة «شعب بلا أرض، سوف يحصل على أرض بلا شعب». فانها قد واجهت ثلاث عقبات أساسية هي:

- الوجود الفعلي للسكان الفلسطينيين الأصليين الذين كانوا يعيشون في تلك الأرض.
- حقوق الملكية للأراضي والعقارات التي يملكها الفلسطينيون في أرض فلسطين.
- جلب المستوطنين اليهود، وإسكانهم في تلك الأراضي.

وفي سبيل التغلب على العقبات الثلاث الأنفة الذكر، فقد برزت الحاجة أمام الكيان الإسرائيلي الناشئ، إلى أن تتم عملية تأسيس لنظام قانوني يساهم، بل يضمن، الحفاظ على الوضع الناشئ حديثاً نتيجة قيام دولة إسرائيل على أنقاض المجتمع الفلسطيني، بعد أن تم تهجير سواده الأعظم قسرياً. وقد كانت الحركة الصهيونية ومن ثم إسرائيل بعد إنشائها، غير مهتمة بإنشاء نظام قانوني يشرع هيمنة مجموعة عرقية/ عنصرية على أخرى. كما أن الهدف الإسرائيلي كان ولا يزال كامناً، ليس في استغلال القوة العاملة الأصلية، أو بشكل أكثر تبسيطاً، الحد من فعالية مشاركتها السياسية والاجتماعية. بل إن الهدف الإسرائيلي، أو الصهيوني بشكل أكثر صوابية، كان دوماً يرمي باتجاه إقامة دولة يهودية متجانسة تكون مقصورة على «الشعب اليهودي».

وهذا ما كان واضحاً منذ البدايات الأولى للحركة الصهيونية، ويتأكد ذلك بشكل أكبر عبر حقيقة أن إسرائيل حتى الآن ليس لديها حدود ثابتة ودائمة أو معرفة كباقي الدول في العالم. كما يتبين ذلك من خلال ما أوضحته غولدا مائير، قائلة: «الحدود تقع أينما يعيش اليهود، وليست كخطوط موضوعة على الخارطة»<sup>(2)</sup>. بالنظر الى هذا التصريح، جنباً الى جنب مع ما كتبه القائد الصهيوني البارز ديفيد بن غوريون في العام ١٩٣٧، حين انشأ كاتباً: «إن عملية الترحيل القسري للعرب من أودية الدولة اليهودية المنوي بنائها، إنما يكفل تقديم شيء لنا لم نحصل عليه قبلاً.. لذلك؛ علينا التمسك بهذا الاستنتاج بذات الشكل الذي تم فيه انتزاع وعد بلفور، بل أكثر من هذا، إذ يجب أن يتم التمسك بها على غرار الطريقة التي تبيننا وتمسكنا بالصهيونية عبرها»<sup>(3)</sup>. وهنا بات من الواضح حديثه حول الاحتمالات اللامحدودة لتهجير الفلسطينيين وتوطين المستوطنين اليهود في مكانهم. وكما يوضح نور مصالحة، بين العامين ١٩٣٠ و ١٩٤٨، قامت الحركة الصهيونية بالتخطيط لترحيل السكان الفلسطينيين الأصليين وفقاً لتسعة مخططات متبانية، بدءاً من خطة وايتزمان للعام ١٩٣٠ لترحيل الفلسطينيين وصولاً إلى الخطة «دالت» التي تم تنفيذها في العام ١٩٤٨.<sup>(4)</sup>

### هجرة متميزة:

استخدمت الحركة الصهيونية سلسلة من الاجراءات الاستباقية والوقائية، بهدف التغلب على العقبات الثلاث المذكورة أعلاه، والتي اتخذت شكل سياسات وممارسات وقوانين. وللتدليل على ذلك، يكفي النظر الى قانون العودة لعام ١٩٥٠ الإسرائيلي، الذي ينص على: « لكل شخص يهودي في العالم الحق بالحصول على (المواطنة اليهودية)، والهجرة إلى إسرائيل كما الحصول على الجنسية الإسرائيلية فيها». ويظهر من هذا القانون المدى الذي يساعد من خلاله في تسهيل وتشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل في سبيل خلق وتحقيق الدولة اليهودية وفقاً للتصورات الصهيونية.

### حقوق الملكية:

قامت إسرائيل بالاعتماد على قانون املاك الغائبين ١٩٥٠، في سبيل مصادرة غالبية املاك السكان الفلسطينيين، والتي تعود ملكيتها القانونية لهؤلاء السكان الذين هجروا من اماكنهم الاصلية ليصبحوا فيما بعد اما لاجئين واما مهجرين في وطنهم يحملون صفة «المهجرين داخلية». وفي اللحظة التي تمت مصادرة هذه الاملاك فيها، اصبحت تعتبر وفقاً للقانون الإسرائيلي ملكاً لصالح الدولة<sup>(5)</sup>. وكنتيجة للنظام الإسرائيلي بشأن الأراضي، فان الفلسطينيين اليوم لا يملكون سوى النذر

2. Noam Chomsky, "Middle East Diplomacy: Continuities and Changes", *Z Magazine* (December

3. Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: the concept of «transfer» in Zionist political thought, 1882-1948* (Institute for Palestine Studies 1992), p. 210.

4. *Ibid*, p. 140.

5. See Salman Abu Sitta, "Dividing War Spoils: Israel's Seizure, Confiscation and Sale of Palestinian Property" (August 2009), available at: <http://www.plands.org/store/pdf/Selling%20Refugees%20Land.pdf>

اليسير من ارض فلسطين التاريخية وفقاً لخارطة فلسطين الانتدابية<sup>(٦)</sup>.

وتم فرض القيود المشددة على توسع التجمعات الفلسطينية الموجودة في داخل الخط الاخضر والأراضي الفلسطينية المحتلة، كنتيجة للسياسات التخطيطية التمييزية الإسرائيلية. فمنذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ العام ١٩٦٧، لم تسمح إسرائيل بإنشاء تجمع أو بلدية فلسطينية واحدة<sup>(٧)</sup>.

وقد فتح الأمر العسكري ٤١٨ الباب أمام إنشاء نظام تخطيط وبناء إسرائيلي، تشرع من خلاله إسرائيل لنفسها، عملية السيطرة على كافة المجالات المتعلقة بالتخطيط والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكنتيجة لذلك فإن سكان التجمعات الفلسطينية غالباً ما يجدون أنفسهم معزولين تماماً عن الأراضي المحيطة بهم.

ولكن على العكس من ذلك تماماً ما يمكن أن يلحظ في التجمعات اليهودية، إذ نجد أن أصغر التجمعات اليهودية وأكثرها نأياً لديه من المخططات لاستخدام الأراضي وعمليات البناء، ما هو مفصل وكفيل بالحفاظ على تنميته<sup>(٨)</sup>.

وفي سبيل تكثيف المشهد، «فإن الفضاء الإسرائيلي يمتاز بديناميكية عالية، ومجمل التغيرات الجارية من ضمنه تتخذ اتجاهها واحداً، وهو توسيع السيطرة اليهودية على الأراضي بمختلف الوسائل، بما فيها الاستيطان المستمر. في حين أن العرب لا زالوا محصورين في جغرافية تنحصر باستمرار<sup>(٩)</sup>.

### ترحيل السكان:

العقبة الأساسية امام المشروع الصهيوني في فلسطين منذ بداياته حتى اليوم، تكمن في وجود الشعب الفلسطيني بحد ذاته. وهذا ما اجتهدت الاوساط الصهيونية ملياً عبر التاريخ في مواجهته بشتى الأساليب، على الأقل خلال العقود الستة الماضية. فمنذ بداية هذا المشروع تم اقتلاع أكثر من ٢ مليون فلسطيني من منازلهم بشكل مباشر-دون ذكر أبنائهم وأحفادهم-. وقد ساهمت القوانين الإسرائيلية مثل قانون منع التسلسل ١٩٥٤، والأميرين العسكريين ١٦٤٩ و ١٦٥٠ في منع الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم<sup>(١٠)</sup>، هذا لأنها صممت أساساً لخدمة هذه الغاية. وتجدر

6. See BADIL, "Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons Survey of 2008 - 2009" (2009).

7. See Salman Abu Sitta, The Palestinian Nakba 1948 (The Palestinian Return Centre 2000).

8. See A. Cohen-Liftshitz and N. Shalev, The Prohibited Zone: Israeli Planning Policy in the Palestinian Villages in Area C (Bimkom, Jerusalem: 2008).

9. Kedar, S., Khamaisi, R., and Yiftachel, O., "Land and Planning" in After the Rift: New Directions for Government Policy Towards the Arab Population in Israel (Ghanem, A., Rabinowitz, D., and Yiftachel, O. eds), p. 17.

10. Al-Haq, "Al-Haq's Legal Analysis of Israeli Military Orders 1649 & 1650: Deportation and Forcible Transfer as International Crimes" (April 2010), available at: <http://www.alzaytouna.net/english/Docs/2010/Al-Haq-April2010-Legal-Analysis.pdf>.

الإشارة في هذا الموضوع، إلى أن عمليات التهجير القسري المخطط والمتعمد، ترتقي بحيث يمكن وصفها على أنها ممارسة النقل القسري للسكان، أو بالأحرى ممارسة التطهير العرقي بحقهم. وهذه النكبة المستمرة، خلقت بدورها حقيقة تفيد بأن ٦٧٪ من الفلسطينيين حول العالم هم إما لاجئين أو مهجرين داخلياً<sup>(١١)</sup>.

من الممكن تناول تعريف النقل أو التهجير القسري للسكان على أنه ممارسة أو سياسة؛ يتمثل الغرض من ورائها في التأثير على، أو تقييد حركة السكان إلى داخل أو خارج منطقة معينة، أو عبر الحدود الدولية. وهنا يمكن لدور الدولة أن يتمتع بصفة إيجابية أو سلبية، ومع ذلك فنجده يؤثر في الطبيعة المنهجية والقسرية لعملية حركة السكان من وإلى المنطقة. بالتالي، فإن عنصراً من عناصر القوة الرسمية، الإكراه، أو الإهمال الخبيث يبقى حاضراً في سياسة الدولة وممارساتها. ويذكر أن دور الدولة ينطوي على توفير الدعم المالي والتخطيط والاعلام، كما من الممكن أن يظهر في شكل تدخل أو عمل عسكري وتجنيد المستوطنين، كذلك توفير التشريعات والإجراءات القضائية اللازمة، وربما الإدارة العدلية كذلك<sup>(١٢)</sup>.

تبقى عملية النقل القسري للسكان عملية غير قانونية. بل وأكثر من ذلك، حيث أنها تعد جريمة دولية منذ قرار الحلفاء المعتمد عام ١٩٤٢ بشأن جرائم الحرب الألمانية. ويمكن العثور على أقوى وأوضح البنود القانونية حول جريمة النقل القسري للسكان في ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يؤشر بوضوح على فعل النقل القسري للسكان وتوطين المستوطنين «كجرائم حرب»<sup>(١٣)</sup>.

لا يزال جوهر عملية النقل القسري للسكان ممثلاً لسياسة دولة تمييزية ومنظمة، تهدف بدورها إلى تغيير التركيبة السكانية للمنطقة، وتتم هذه العملية عبر نقل السكان عبر أو الى خارج المنطقة التي يدور الحديث حولها<sup>(١٤)</sup>. كما يمكن أن يتم تطبيق هذه السياسة بوسائل شتى من قبل الدولة. ففي حالة إسرائيل مثلاً، هناك ١٠ محاور أساسية يمكن من خلالها تحديد عملية النقل والتهجير القسري للسكان، وتلك المحاور هي:

١. إبطال أو إلغاء الحق بالإقامة، ورفض منح التصريح أو الحق بالإقامة، بما في ذلك الحرمان التام لجمع شمل الأسرة. مثل القيود المفروضة على تسجيل الطفل من أب وأم فلسطينيين مع أوضاع أو تعريفات سياسية مختلفة مثل بطاقة هوية القدس «الزرقاء»، وبطاقة هوية الضفة الغربية «الخضراء».

11. See BADIL, "Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons Survey of 2008 - 2009" (2009).p. 57.

12. Conclusions of the special Rapporteurs, Awn al-Khasawneh and Ribot Hatano, The Human Rights Dimensions of Population Transfer, including the implantation of settlers and settlements, UN document E/CN.4/Sub.2/1993/17 of 6 July 1993 at 14-15.

13. Emily Haslam, "Unlawful Population Transfer and the Limits of International Criminal Law", The Cambridge Law Journal Vol. 61, No. 1 (March 2002), pp. 66-75.

14. BADIL, "Applying International Criminal Law to Israel's Treatment of the Palestinian People", BADIL Working Paper No. 12 (October 2011), p. 30.

٢. العمليات العسكرية والاعتداءات المستمرة من جانب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.
  ٣. بناء جدار الفصل العنصري ونقاط التفتيش المرتبطة به، إضافة إلى نظام التصاريح، الذي يعيق حركة الفلسطينيين حتى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.
  ٤. سياسة تحديد المناطق وإغلاقها، كذلك الأمر المتعلق بسياسيات التخطيط ومن ضمنها عمليات هدم المنازل الفلسطينية ومصادرة الأراضي.
  ٥. توطين المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاعتداءات والمضايقات بحق الشعب الفلسطيني من قبل المستوطنين الذين لا يقعون ضمن طائلة العقاب.
  ٦. الترحيل الفردي والجماعي للفلسطينيين، إلى جانب قمع أي شكل من أشكال المقاومة، والإمعان في سياسات الاعتقال والتعذيب المنهجي في السجون الإسرائيلية.
  ٧. حرمان اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى وطنهم، ومصادرة حرية التنقل للفلسطينيين في فلسطين التاريخية، بالإضافة إلى الفصل السياسي والجغرافي المتعمد ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.
  ٨. القيود المفروضة على الاستفادة من الموارد الأساسية، لا سيما المياه، التي تشكل مصدر معيشة أساسي لقطاع واسع من التجمعات التي تعتمد في وسائل إنتاجها على الرعي والزراعة.
  ٩. تهيمش وإقصاء الفلسطينيين، سواء ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية أو من هم من دونها، من المجتمع «اليهودي» الإسرائيلي والمنافع والامتيازات المتصلة ب«الجنسية اليهودية».
  ١٠. ضم ومصادرة مساحات من الأراضي بشكل رسمي أو بحكم الأمر الواقع، في سبيل المنع الدائم والحرمان للسكان الأصليين من التمتع بحق تقرير المصير.
- إن مجمل هذه المحاور المعبرة عن واقع وطبيعة السياسات الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين، إنما تهدف إلى الاستمرار في عمليات التهجير القسري ضد الفلسطينيين بل والتوسع في تطبيق هذه السياسات. وذلك من خلال خلق ظروف حيوية قاسية لا يمكن معاشتها، بالتالي عدم ترك أي خيار مفتوح أمام السكان سوى ترك منازلهم وأماكنهم الأصلية للانتقال إلى مكان آخر خارج المنطقة التي يتم تفعيل ورعاية هذه السياسات فيها. وهنا نجد اقتباس موشيه شاريت مفيداً، وهو- أحد الموقعين على إعلان استقلال إسرائيل- عندما قال: «ينبغي علينا اعتماد سياسة تقوم على أساس الحد الأدنى من العدالة باتجاه العرب الذين لا يميلون للمغادرة»<sup>(١٥)</sup>.

إذن، يتضح مما سبق أن إسرائيل لا تسعى للسيطرة على السكان الفلسطينيين وإنما تسعى جاهدة للتخلص منهم عبر ترحيلهم القسري، وبالتالي تطهيرهم عرقياً من أماكن تواجدهم الأصلية. وعليه فإن أي نقاش يدور حول الواقع أو الحالة المختصة بالصراع مع الصهيونية في فلسطين، ينبغي أن يتركز وبشكل أساسي على الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف للفلسطينيين، إلى جانب العمل الجاد على وقف جريمة التهجير القسري المستمرة منذ ستة عقود بحق الفلسطينيين.

15. Nur Masalha, A Land without a People: Israel, Transfer and the Palestinians 1949-96 (Faber and Farber Limited 1997), p. 3.

# التطهير العرقي في الجولان

د. تيسر مرعي

مدير جمعية جولان للتنمية القرى العربية /

الجولان السوري المحتل

## الجولان للتنمية

مؤسسة أهلية غير ربحية تأسست عام ١٩٩١ في مرتفعات الجولان السورية المحتلة. بخلاف العديد من الجمعيات التي أقيمت في المنطقة في بداية التسعينيات والتي اقتصر عملها في التطوير الزراعي واقامة مشاريع ري، فان «جولان للتنمية» شكلت تغير نوعي في العمل المؤسسي في المنطقة حيث كانت المؤسسة السباقة والوحيدة، حتى أيامنا هذه التي عملت وما تزال تعمل في أربع اهم مجالات التنمية في الجولان (الصحة، الزراعة، البيئة والثقافة). إن غياب سلطة وطنية ترعى شؤون السكان العرب في الجولان منذ احتلاله وقيام سلطات الاحتلال باستغلال الخدمات اليومية كوسيلة ضغط سياسية أدى إلى ظهور الكثير من الأزمات والتشوهات في تطور بنية المجتمع. فمذ أقامتها عملت الجمعية تحت شعار التنمية من أجل الصمود. فمن خلال المشاريع العديدة التي تم انجازها، استطاعت الجمعية المشاركة في الحد من تأثير مخططات الاحتلال وممارساته الهادفة إلى محو ثقافتنا وارتباطنا القومي بالامة والوطن. وفي هذا السياق نجحت الجمعية في اقامة العديد من المشاريع الرائدة واستطاعت استيعاب العشرات من الكوادر والخريجين مما ساعد في تقليل «هجرة المتعلمين».

انطلاقاً من توجهاتها الكولونيالية العنصرية والمعادية للسامية، وتحقيقاً لمصالحها التوسعية، رفضت الأيدلوجيا الصهيونية وما زالت ترفض رؤية الطابع القومي للشعب العربي في المنطقة، والذي قامت الإمبريالية ممثلة بالاستعمار الفرنسي والبريطاني، بتقسيمه إلى دول و«شعوب». وقد دأبت الصهيونية على تفتيت هذا الشعب والتعامل معه على أساس طوائف وملل. بحيث أصبحت الطوائف والأديان «قوميات» في عرفها. ومن أجل تبرير إقامة دولة يهودية وجعلها مقبولة وطبيعية في المنطقة، سعت الحركة الصهيونية إلى إقامة كيانات طائفية في المنطقة، وأقامت «دولة اسرائيل» وصولاً إلى تفتيت العراق ولبنان وتقسيمهما إلى دويلات طائفية (دولة مارونية، سنية، شيعية، درزية... الخ). ومن أجل تحقيق هذه الأهداف كان لابد لها من تنفيذ عمليات اقتلاع واسعة النطاق وتطهير عرقي، حيث بدأت بطرد الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، واقتلاع اليهود من الدول العربية، وتهجير سكان الجولان المحتل عام ١٩٦٧ وجزء من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفريغ مدينة القدس من سكانها العرب في الجزء الشرقي، إضافة إلى محاولة تفريغ جنوب لبنان من سكانية عام ١٩٨٢.



القسم الأول: نظري

وهي ما زالت لغاية اليوم تقوم بعملية تهجير العرب الفلسطينيين (من بدو صحراء النقب)، والمضي قُدماً في بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية المحتلة، وعزل العرب في تجمعات سكنية محدودة، وهدم البيوت وتشريد سكانها، وتضييق الخناق على الشعب الفلسطيني حتى داخل حدود إسرائيل، ودفعه نحو الهجرة ومغادرة وطنه التاريخي.

كل هذه الممارسات العنصرية والممنهجة، إنما تبلورت لتخدم المصلحة الصهيونية العليا، بإقامة وتعزيز دولة يهودية كاملة في فلسطين. ومن هنا كانت سياسة التطهير العرقي والترحيل القسري للعرب على مدار سنوات الصراع العربي الصهيوني، صفة ملازمة للفكر والعقيدة الصهيونية ولا يمكن الفصل بينهما أبداً.

## الجولان المحتل.. بيت مهدوم.. وبقايا جامع وأنقاض كنيسة..

كل من استطاع زيارة الجولان المحتل، فإنه وبشكل تلقائي يستطيع عبر نافذة سيارته رؤية الحجارة البازلتية المتناثرة في كل الأنحاء، ومن يعن النظر أكثر يدرك أن هذه الحجارة منتشرة ومتناثرة في خطوط مستقيمة مما يعني أنها كانت تشكل حدوداً فاصلة بين أملاك من سكن هنا من السوريين. ومن يدقق أكثر يستطيع أن يرى ويلاحظ أيضاً أكوام الباطون، المرتفعة عن سطح الأرض والتي هي عبارة عن بيوت كانت قائمة وقسم منها متعدد الطوابق حيث سويت بالأرض، وبقيت مجرد أنقاض، ويستطيع رؤية بقايا مآذن وجوامع العبادة وأنقاض الكنائس التي دمرتها القوات الإسرائيلية أثناء وبعد احتلال الجولان عام ١٩٦٧. ورغم انتشار الدمار والخراب فإن الزائر للجولان يستغرب أن يرى في هذا المشهد شجرة صبار وكرم عنب ما زالت واقفة بين الأنقاض، وكأنها ترفض أن تموت قبل أن تحكي شهادتها عن مأساة لم ترو بعد، منتظرة عودة النازحين الذين أجبروا على ترك ديارهم.

ومن بين الأنقاض والبيوت والقرى التي كانت قائمة في الجولان يستطيع أي زائر أن يرى كيف بُنيت قرى وتجمعات سكنية وفق أحدث أنماط البناء الريفي والعمران، محمية ومسيجة بإحكام، وتبدو للوهلة الأولى بأنه قد تم تركيبها على الهضاب والسهول عنوة.. تلك التجمعات هي المستعمرات الإسرائيلية في الجولان المحتل التي تحاول الدعاية الصهيونية، والإعلام الرسمي الصهيوني إخفاء آثار الجرائم الإسرائيلية والإبادة التي ارتكبت بحق أبناء الجولان، وذلك من خلال الترويج للأكذوبة الإسرائيلية بشأن كل ما يتعلق باحتلال الجولان السوري العربي المحتل.

في كتابه المشهور، التطهير العرقي في فلسطين، يقول إيلان بابيه:

« لقد أصبح من المستحيل تقريباً، بعد الهولوكوست، إخفاء جرائم شنيعة ضد الإنسانية. والآن في عالمنا المعاصر، الذي يشهد ثورة في مجال الاتصالات، وخصوصاً مع تكاثر وسائط الإعلام الإلكترونية وانتشارها، لم يعد بالإمكان إنكار الكوارث من صنع البشر، أو إخفاؤها عن أعين الرأي العام. ومع ذلك، فإن هناك جريمة كهذه جرى محوها كلياً تقريباً من الذاكرة العامة العالمية،

وهي جريمة طرد الفلسطينيين من وطنهم في سنة ١٩٤٨. هذا الحدث المصري، الأكثر أهمية في تاريخ فلسطين الحديث، جرى إنكاره بصورة منهجية منذ وقوعه، ولا يزال حتى الآن غير معترف به كحقيقة تاريخية، ناهيك عن عدم الاعتراف به كجريمة يجب مواجهتها سياسيا واخلاقيا».

نجاح الحركة الصهيونية في إخفاء جريمة طرد الفلسطينيين تقريبا، زاد تجربتها وثقتها بقدراتها وإمكانياتها كما شجعها على تكرار هذه الجريمة في الجولان عام ١٩٦٧، ولكن بدقة أكبر و«مهنية» أعلى، مما يصعب اقتفاء آثار «الجريمة» التي ارتكبت في الجولان المحتل هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن التطهير العرقي الذي حدث في الجولان، دون الخوض بالوسائل والأساليب والإثباتات، جاء ليضيف إثباتا جديدا على التطهير العرقي الذي حدث في فلسطين عام ١٩٤٨. فطرد السكان الأصليين، وإنكار الجريمة وبناء المستوطنات، هي نتيجة حتمية للنزعة الأيديولوجية الصهيونية وملزمة لها فأي أرض «تفتح» فهي حصر لليهود. فالمجرم واحد والذهنية واحدة بالرغم من اختلاف المكان والزمان والضحية.

وفي نفس السياق يقول بابه: « إن التطهير العرقي جريمة ضد الإنسانية، والذين يقدمون على ارتكابه اليوم يعتبرون مجرمين يجب محاكمتهم أمام هيئات قضائية خاصة. وقد يكون من الصعب التقرير بشأن المرجعية أو كيفية التعامل، في النطاق القانوني، مع الذين خططوا والذين نفذوا التطهير العرقي في فلسطين سنة ١٩٤٨، ولكن من الممكن استحضار جرائمهم والتوصل إلى رواية تاريخية أكثر دقة من أي رواية وضعت حتى الآن، وإلى موقف أخلاقي أكثر نزاهة.»  
وهنا يطرح السؤال: هل التطهير العرقي حدث واحد ووحيد في تاريخ الحركة الصهيونية والذي حدث عام ١٩٤٨؟

ما حدث في الجولان المحتل وجنوب لبنان، وما زال يحدث اليوم ضد الفلسطينيين في صحراء النقب، والجليل والضفة الغربية، من استمرار سياسة التطهير العرقي، يثبت بأن هذا الفعل ما زال مستمرا ويمارس بشكل منهجي ومدروس وإن اختلفت الأساليب والوسائل. ورغم ذلك فإن هناك شبه قناعة دولية وقناعة لدى الرأي العام العالمي بأن إسرائيل ارتكبت جرائم حرب ضد الإنسانية وفق المفهوم الدولي والقانوني، و بعض مجرمي الحرب الإسرائيليين مطلوبين أمام قضاء بعض الدول التي تحترم الاتفاقيات الدولية ، لكن رغم ذلك فإن ما يثير الإحباط وخيبة الأمل أن هيئات دولية وحكومية عالمية منحت بعض مجرمي الحرب جائزة نوبل للسلام بدلا من أحكام عقابية رادعة.

قبيل سقوط الجولان تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧ بلغ عدد سكانه ما يقارب ١٣٠,٠٠٠ ألف سوري سكنوا في مدينة القنيطرة و ٢٢٢ قرية ومزرعة. في شهر آب من نفس العام (أي بعد شهرين من الاحتلال) أشارت الإحصائيات الرسمية التي قام بها الحاكم العسكري الإسرائيلي إلى بقاء ٦,٣٩٦ مواطن سوري في الجولان منهم ٢٠٦ أشخاص في مدينة القنيطرة

والباقى فى سبع قرى فى شمال الجولان.

<http://nakba-online.tripod.com/golan-6.htm>

واليوم يبلغ عدد النازحين من أبناء الجولان المحتل ما يقارب الـ ٤٠٠,٠٠٠ مواطن يعيشون فى دمشق ومناطق سورية الأخرى. أما الذين بقوا فى الجولان فإزداد عددهم إلى ما يقارب ١٨,٠٠٠ يعيشون فى ٥ قرى عربية.

## تجاهل إسرائيلى مطلق

خلال أكثر من ٤١ عاما مضت على الاحتلال الإسرائيلى للجولان، ما زالت الرواية الرسمية الإسرائيلىة تتجاهل بشكل مطلق عملية التهجير التى حصلت فى الجولان عام ١٩٦٧. وتدعى بأن الجولان كان خاليا من السكان المدنيين، إلا قلة من أسر وعائلات الجيش السوري، الذين سكنوا بشكل مؤقت فى الجولان خلال تأدية الخدمة العسكرية وبعض عشائر البدو الرحل. وقد تمادى بعض المحللين بادعاءات مماثلة لما روهه عن نكبة فلسطين. فقد ادعى ناتن شور (נתן شور) بأن قيادات الجيش السوري أعطت الأوامر لسكان الجولان بترك قراهم وأملاكهم والنزوح إلى داخل سوريا. وهناك ادعاء آخر بأن راديو دمشق قد طلب من سكان الجولان النزوح وترك قراهم. وقصة أخرى تتحدث عن الهجرة نتيجة لرغبة سكان الجولان بترك قراهم دون أى ضغوطات من قبل إسرائيل ترغمهم على الرحيل ( ندوة للاستاذ بشار طربية فى رابطة الجامعيين بمناسبة مرور ٤٠ عاما على الاحتلال بعنوان التهجير القسرى فى الجولان <http://www.jawlan.org/> )

«من أجل أن نفهم ما حدث فى الجولان يجب أن ندرس التهجير القسرى الذى حدث فى فلسطين عام ١٩٤٨ والوسائل التى اتبعتها الحركة الصهيونية لطرد السكان المدنيين لاستخلاص العبر منها. فما حدث فى الجولان وجنوب لبنان لاحقا هو تنمة لنفس المسلسل ولكن بسلسلة أكثر دقة وحكمة بحيث يصبح من الصعب اقتفاء آثار الجريمة وتجميع دلائلها ومستنداتها. وبالرغم من كل ما قيل فإن هناك العديد من الأدلة والحقائق التى تثبت وبشكل قاطع بأن القوات الإسرائيلىة قد قامت وبشكل منهجى بتطهير الجولان من سكانه العرب بهدف الاستيطان وتوسيع دولة «اليهود».

١. صحيح بأن قسم من السكان المدنيين فى الجولان قد نزحوا لقرى أخرى مجاورة وذلك نتيجة للقتال الذى دار قرب قراهم أو بداخلها. ولكن معظم سكان الجولان قد سكنوا فى قرى كانت بعيدة عن محاور القتال المركزية وعن الطرقات التى سلكتها القوات الإسرائيلىة لاحتلال الجولان. هذه القرى لم تتعرض للقتال وبالتالي نفي سبب نزوحها.

٢. الجنرال المتقاعد رجبعام زئيفى وفى نقاش بينه وبين دافيد اليعازر الذى نشر فى جريدة «يديعوت احرونوت» ( التاريخ غير معرف- المقال موجود فى ارشيف الجريدة نقلا عن

سكان كل القرى العربية من الجولان وذلك بعد حصوله على موافقة قائد الجيش- رابين ووزير الدفاع في حينه موشية ديان.

٣. في حديث للجغرافي البرفيسور أرنون سوفر أمام الكاتب دافيد جروسمان قال بأنه وبشكل بربري قد تم طرد ما يقارب سبعين الف سوري خلال يومين من مرتفعات الجولان. (גורמאן למ. ١٥٣)

٤. بني موريس وفي كتابه قرابين «קורבנות» ذكر بأنه قد تم تهجير ٨٠-٩٠ ألف مدني سوري، ثم أضاف قائلاً بان ضباط الجيش الإسرائيلي ضغطوا باتجاه ترحيل السكان المدنيين، وبالفعل فقد نزع معظمهم، وذلك نتيجة القصف الإسرائيلي المتواصل للمنطقة بين ٥-٨ حزيران وخلال الزحف البري الإسرائيلي بين ٩-١٠ حزيران. وفي صباح ٩ حزيران أعلن رجبعام زيفي - مساعد رئيس מ"מ- (رئيس قسم العمليات) في اجتماع قيادة الجيش بأنه يجب أن نأخذ مرتفعات الجولان خالية من السكان. وبالرغم من ذلك، فقد أصدرت قيادة الجيش الأمر بعدم ترحيل المدنيين. ولكن سياسة قائد الجبهة الشمالية دافيد اليعازر كانت عكس ذلك تماماً. ويقول مورس بانه قد تم طرد الباقيين من السكان بعد التاسع من حزيران، (מוריס למי ٣٠٩-٣١٠).

٥. في تقرير صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت قرار رقم (٢٢٥٢) (ES-V) وقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧-٦٧٩٧/A و ٨١٥٨/S (gussing report):٧، حيث أشير إلى أن قسماً كبيراً من سكان الجولان قد رحلوا قبل نهاية العدوان. ولكن، التقرير يكمل ليؤكد بأن قسماً من المدنيين قد بقوا في الجولان بعد نهاية الحرب ومن ثم بدأ عددهم يتناقص وذلك نتيجة تخويفهم عن طريقة إطلاق الرصاص في الهواء أو حول القرى السكنية. ويقول مبعوث الأمم المتحدة بأنه قد حصلت العديد من أحداث ترويع وتخويف المدنيين وان قوات الجيش الإسرائيلي لم تنزعج من تأثير هذه الأحداث على تهجير السكان.

٦. حسب ما نشر بجريدة «هأرتس» ١٦ آب ١٩٦٧ (٤) و ١٢ أيلول ١٩٦٧ (١) فإن السكان الذين بقوا في مدينة القنيطرة قد تناقص عددهم بشكل سريع بعد انتهاء الحرب. ففي شهر تموز عبر ٩٠ مواطناً خط وقف اطلاق النار بين سوريا وإسرائيل. حيث الزم النازحون على توقيع وثيقة تعبر عن رغبتهم بالنزوح الاختياري.

٧. بالرغم من أن السلطات السورية لا تنفي هلع السكان ونزوح قسم منهم خلال الحرب، غير أن أعدادا كبيرة بقيت في القرى الزراعية بعد وقف إطلاق النار حيث قامت لاحقا القوات الاسرائيلية بممارسة ضغوطات جسدية ونفسية عليهم ودفعهم للنزوح.

٨. وفق مداخلة قدمها بشار طربية بمناسبة ٤٠ عاما على الاحتلال، فإن الراديو السوري لم يقيم

## القسم الأول: نظري

بث أي إعلان يشجع أو يدعو سكان الجولان للنزوح. ويدعي طربية بأنه في مقابلة للإعلام السوري مع السيد محمد حرفوش من سكان قرية سكوفيا يقول فيها بأن الجيش الإسرائيلي قد قتل ما يقارب ٥٠ شخصا من قريته، وذلك بعد تجميع سكان القرية في مركزها. وفي مقابلة أجريت مع سليمان اشتيوي من قرية العشة في القطاع الأوسط للجولان يقول بأنه تعرض لإطلاق نار من قبل الجيش الإسرائيلي في قريته، ففقد الوعي واستيقظ ليجد نفسه في أحد مشافي دمشق.

٩. وقد كتب الصحفي البريطاني الشهير باتريك سيل بأن إسرائيل قامت بنهب القنيطرة وأفرغت القرى المحيطة بها من سكانها. وخلال ما يقارب ستة أشهر بعد الحرب قامت إسرائيل بالقوة بطرد ما يقارب ٩٠ ألف سوري لينضموا إلى ٣٠ ألف نازح خلال الحرب.

١٠. في كتاب توثيق قرى جنوب الجولان للمؤلف «يهودا روت» إصدار «متحف البلاد ١٩٨٤» حيث نشر صور قرى جنوب الجولان قبل أن تقوم قوات الاحتلال بهدمها، وهذه الصور التقطت بعد أشهر من انتهاء الحرب. في صفحة ٧٦ برزت صورة امرأة كبيرة السن في قرية ميتسر تحضر الطين لصناعة الأدوات المنزلية، فكتب تحت الصورة بأن المرأة ما زالت تسكن في القرية.

١١. في الأمر العسكري رقم ٣٩ والذي أصدر بتاريخ ٢٢ آب ١٩٦٧ أعلن الحاكم العسكري قرارا بشأن ١٠١ قرية في الجولان، حيث ورد:

عملا بالصلاحيات المخولة لي بصفتي قائدا لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة، أمر بما يلي:  
١- (أ) يعلن بهذا عن كل قرية من المائة قرية وقرية التي وسمت حدودها بقلم أسود والمرقمة من ١ لغاية ١٠١ على الخارطة الموضوعة بمقياس رسم ١:٥٠٠٠٠ والموقعة بإمضائي يعلن عنها بأنها مساحة مغلقة. صيغة الأمر وحدود المساحة المغلقة الموسومة في الخارطة المرفقة بالأمر أحيط بها السكان علما ونشرت علنا وقد أودعت الخارطة لدى قائد وحدة الحكم العسكري في هضبة الجولان حيث يحق لكل ذي شأن الاطلاع عليها.

١٢. يطلق على هذا الأمر اسم «أمر بشأن القرى المتروكة» (هضبة الجولان).

١٣. في شمال الجولان ونتيجة الظروف الجغرافية، شكلت قرية مجدل شمس ملاذا للقرى المجاورة ومنهم سكان زعورة، عين فيت وجباتا الزيت. وحسب شهادة السيد سلمان فخرالدين، أحد سكان القرية، والمرحوم الشيخ محمود ملي - مختار القرية، فإن النازحين قطنوا في بيوت الأصدقاء والمعارف وفي المدرسة. وبعد أسبوعين من التهديدات المتواصلة والتخويف من قبل جنود الاحتلال سمحوا لهم بالعودة إلى قراهم. وبعد أن تركوا قرية مجدل شمس وتوجهوا باتجاه قراهم، قام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار باتجاه المدنيين وتخويفهم مما أدى إلى نزوحهم لجنوب اللبان ومن هناك إلى سوريا.

بناء على المعلومات القليلة المتوفرة، فقد قام «توم سجي» باستنتاج سيناريو الأحداث التي وقعت خلال أيام الحرب الأولى في الجولان. ويمكن اختصار هذا السيناريو بالآتي:

عندما دخل الجيش الإسرائيلي لمرتفعات الجولان في صباح التاسع من حزيران، فقد انشغلت قواته بعمليات السيطرة على خطوط الدفاع السورية محاولة التقدم بأكبر سرعة شرقاً وذلك قبل أن يقوم مجلس الأمن بفرض قرار وقف إطلاق النار. هذا الوضع أدى إلى نزوح جزئي أو كلي للقرى الواقعة قرب خط تقدم القوات المحتلة. وخلال التقدم قد تكون القوات الإسرائيلية قامت بطرد قسم من المدنيين أو قصفت مراكز القرى مثلما حدث بفلسطين.

حركة الجيش الإسرائيلي في الجولان كانت سريعة حيث تم احتلال المنطقة خلال يومين. هذا الوقت القصير لم يعط الفرصة لقوات الاحتلال للقيام بأي عملية تطهير عرقي خلال الحرب. لذلك فإن النتيجة الحتمية هي أن معظم النزوح قد حصل بعد الحرب بعدة أشهر. هذا التفسير ينسجم مع الإحصاء الذي قامت به سلطات الاحتلال خلال شهر آب من نفس العام. وأيضاً ينسجم مع إعلان ١٠١ كمنطقة عسكرية مغلقة بتاريخ ٢٢ آب، ويبدو أن هذا الإعلان جاء بهدف منع السكان من العودة إلى قراهم بعد إتمام تهجيرهم.

مما لا شك فيه بأن هذه المؤشرات والدلائل ما زالت تخفي وراءها الكثير من الحقائق حول ما جرى في الجولان عام ١٩٦٧. ومن أجل استكمال الصورة فإن هناك أهمية بالغة للعمل بمسارين متوازيين ومتزامنين:

الاول: لا يحتمل التأجيل، وهو القيام بتوثيق ممنهج وعلمي وقبل فوات الأوان للتاريخ الشفوي للنازحين من الجولان. والمسار الثاني العودة إلى الأرشيف الإسرائيلي وفحص ما وثق عن الجولان، وذلك بالرغم من أن هناك قناعة بأن الرقيب الإسرائيلي لن يسمح بالاطلاع على الوثائق والحقائق جميعها، ومن هنا تبرز أهمية توثيق وتثبيت رواية النازحين.

إن ما جرى في الجولان عام ١٩٦٧ من تهجير وهدم بيوت المدنيين لهو جريمة حرب اقرت وبشكل مبرمج، ضد المدنيين السوريين في الجولان، تتحمل إسرائيل مسؤوليتها القانونية، الأخلاقية، والعملية بشكل كامل.

وفي النهاية نأمل أن تسهم هذه الدراسة المتواضعة في أغناء النقاش حول التهجير القسري في الجولان المحتل، وأن تحرض الباحثين والمهتمين على المزيد من العمل من أجل كشف ما حصل عام ١٩٦٧ وتحميل الحركة الصهيونية المسؤولية الكاملة عن التطهير العرقي في فلسطين المحتلة وفي الجولان المحتل أيضاً.

## القسم الثاني: التجربة العملية





# حماية حقوق الطفل تعزيزاً للهوية

فريق عمل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال / فلسطين

## الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال

تأسست الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال / فرع فلسطين عام ١٩٩١، ويعتبر الفرع الفلسطيني جزءاً من الائتلاف الدولي للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال التي تأسست في جنيف عام ١٩٧٩، وتتمتع الحركة بصفة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، والمجلس الأوروبي. وهي المنسق لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية التي تعنى بالطفولة في مجال عدالة الأحداث.

تسعى الحركة إلى الدفاع عن الأطفال وحماية حقوقهم استناداً إلى اتفاقية حقوق الطفل الدولية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعمل الحركة على إنشاء وتطوير برامج مختلفة، تتمحور في مجالات المساندة القانونية والحقوقية للأطفال، كما تعمل مع الأطفال من أجل تمكينهم وتفعيل مشاركتهم في كافة القضايا التي تمس حقوقهم في المجتمع الفلسطيني، كما وتعمل مع المؤسسات القاعدية لخلق بيئة حامية للأطفال.

## مقدمة

تنطلق الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال من ثلاثة منطلقات أساسية في رسم خططها التي تهدف إلى تعزيز هوية الطفل ورفع وعيه وانتمائه إلى بيئته وأرضه، وإلى توفير بيئة حامية لحقوق الأطفال في فلسطين، وفقاً للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص، ومروراً بقانون الطفل الفلسطيني الذي ساهمت الحركة من خلال أنشطة الضغط والمناصرة وبالتعاون مع العديد من المؤسسات ذات العلاقة بتطويره إلى أن جاء بما يتماشى والاتفاقيات الدولية، وليس انتهاء بالمعيار الأهم والمتمثل بتحقيق مصلحة الطفل الفضلى عند معالجة قضايا الأطفال.

وبالحديث حول اتفاقية حقوق الطفل تستند الحركة العالمية في عملها على شمولية وترابط الحقوق التي تتضمنها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل من حقوق مدنية وسياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية، وحيث تؤكد بشكل مباشر على حقوق الطفل الأساسية كالبقاء والتطور والنمو والحماية من كافة أشكال سوء المعاملة والاستغلال والحق في المشاركة الكاملة في الأسرة والحياة الثقافية والاجتماعية.



تصوير: حسام أبو علان

كما تستند الحركة في عملها أيضاً إلى أهمية تحقيق المصلحة الفضلى للطفل كأحد المبادئ الأساسية التي تركز عليها الاتفاقية، فخصوصية الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في كل دولة من الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية وملتزمة بها تتطلب تغليب مصلحة الطفل الفضلى في كل القرارات المتخذة بحق الاطفال.

## القانون الدولي الإنساني واتفاقية حقوق الطفل

بقراءة لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول للاتفاقية والواجبات المترتبة على سلطات الاحتلال يمكننا التأكيد على ما نصت عليه هذه الاتفاقيات من أن أي سلطة احتلال هي ملزمة بتوفير كل متطلبات الحياة للأشخاص المدنيين الذين يقعون تحت سلطتها، إضافة إلى مسؤوليتها عن حماية الأطفال الخاضعين لسلطة الاحتلال وحقوقهم الأساسية.

وكون «إسرائيل» هي إحدى الدول الموقعة على اتفاقية جنيف، ورغم أن تحفظ أي دولة على هذه الاتفاقية أو بعض موادها لا يلغي إلزامية تطبيق المبادئ الأساسية فيها كحماية المدنيين وخاصة الأطفال منهم، فهذا يلزم إسرائيل كدولة احتلال بضممان تمتع المدنيين تحت الاحتلال بكامل حقوقهم.

وفي الحديث عن موضوع الهوية تحديداً بالاستناد للاتفاقيات الدولية، يمكن الإشارة إلى اتفاقية حقوق الطفل التي تنص في المادة الثامنة منها على:

تتعهد الدول الأطراف باحترام حق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته، واسمه، وصلاته العائلية، على النحو الذي يقره القانون، وذلك دون تدخل غير شرعي.

## القسم الثاني: التجربة العملية

إذا حرم أي طفل بطريقة غير شرعية من بعض أو كل عناصر هويته، تقدم الدول الأطراف المساعدة والحماية المناسبين من أجل الإسراع بإعادة إثبات هويته.

كما تنص المادة الثانية من الاتفاقية على أن تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره، أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم أو عجزهم أو مولدهم أو أي وضع آخر.

أما المادة السادسة عشرة من الاتفاقية فتنبص على: لا يجوز أن يجري أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل على حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته.

## ممارسات الاحتلال لتشويه الهوية واقتلاعها

يستخدم الاحتلال الإسرائيلي عدة أساليب ووسائل قمعية بحق الأطفال الفلسطينيين متجاهلاً بذلك كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الأطفال، ومتجاهلاً بدوره كسلطة احتلال تلزمها الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي الإنساني على توفير الحماية للأطفال والأفراد الخاضعين تحت سلطتها.

فبدءاً من عملية التهجير، ونظراً لخصوصية الوضع الفلسطيني كون الأرض الفلسطينية تخضع لسلطة احتلال منذ أكثر من ٦٥ عاماً، وبسبب استمرارية تداعيات القضية الفلسطينية والنكبة المستمرة على الشعب الفلسطيني وبالتحديد قضية اللجوء الفلسطيني باعتبارها أطول وأكبر عملية لجوء مستمرة وتفاقم حتى اللحظة بسبب الإجراءات الإسرائيلية المستمرة، حيث النكبة التاريخية للشعب الفلسطيني بدأت عام ١٩٤٨ لكن عملية التهجير اليومي ما زالت تتم في الكثير من المناطق حتى اليوم، والاحتلال الإسرائيلي يسعى جاهداً إلى ابتكار كافة الوسائل التي من شأنها شرعنة نفي أكبر عدد من الفلسطينيين عن أراضيهم، الأمر الذي له أثر عظيم على الأطفال سواء الذين يتعرضون مع ذويهم للتهجير، أو الذين يولدون في مخيمات اللجوء.

التهجير ليس الوسيلة الوحيدة التي تنتهجها سلطات الاحتلال ضدّ الأطفال الفلسطينيين، فهناك العديد من الممارسات وأبرزها الاعتقال، حيث لا تتورّع إسرائيل عن التعمد بانتهاك أبسط حقوق الطفل أثناء اعتقاله، من خلال التعذيب وسوء المعاملة والحبس الانفرادي وغيرها من الممارسات التي تهدف من ورائها إلى خلق جيل من الأطفال الفلسطينيين الخائف والقلق والمشوّه وغير

المنتمي لقضيته وهويته، فمن المعروف أن الآثار النفسية التي تتركها الممارسات القمعية ضد الأطفال من الصعب أن تزول إن لم يجد أولئك الأطفال العناية والحماية الكافية بعد انتهائها.

## دور الحركة ضد محاولات إسرائيل تشويه الهوية

نظراً لكل ذلك، تسعى الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال إلى المساهمة بتوفير حماية للأطفال الفلسطينيين من التعرّض لأي انتهاك لحقوقهم من خلال دورها الوقائي، ومن ثمّ اضطلاعها بالدور الدفاعي عن هذه الحقوق في حال تعرّضها للانتهاك، وأخيراً وبصورة غير مباشرة الدور العلاجي من خلال تعاونها وشراكتها مع المؤسسات ذات العلاقة العاملة في الإرشاد والدعم النفسي والاجتماعي.

**الدور الوقائي:** تعمل الحركة وعلى الجانبين المجتمعي المحلي، والدولي، على حماية الأطفال الفلسطينيين والحد من تعرضهم لانتهاك حقوقهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال تنفيذها لحمات توعية مجتمعية بحقوق الأطفال من جهة، وبكيفية التعامل مع ممارسات الاحتلال التي تهدف إلى ضرب الهوية الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى، وهي في سبيل ذلك تستخدم وسائل الإعلام والتدريب الذي يستهدف الأطفال واستخدام الفنون كالمسرح وغيره في سبيل توعية الأطفال والمجتمع بهذه الانتهاكات للتحصّن ضدها.

وعلى الجانب الآخر يعمل برنامج المساءلة في الحركة العالمية ومن خلال وحدتي التوثيق والمناصرة على تسخير كافة الإمكانيات والمعلومات التي توثقها الحركة العالمية من خلال الباحثين الميدانيين، وإيصال صوت الأطفال الذين يتعرضون لانتهاك حقوقهم للمجتمع الدولي وصنّاع القرار في العالم من أجل الضغط على إسرائيل للقيام بدورها كسلطة احتلال في حماية حقوق الأشخاص الذين يخضعون لسلطتها وخاصة الأطفال. وقد استطاعت الحركة العالمية تحقيق عدد من النتائج في هذا المجال من خلال ضغط البرلمان الأوروبي وأشخاص نافذين في الحكومات الأوروبية لتحسين حالة حقوق الأطفال الفلسطينيين رغم أن هذه الضغوط لم تحقق حماية حقيقية للأطفال.

**الدور الدفاعي:** عند تعرّض الأطفال الفلسطينيين لانتهاك حقوقهم أثناء عملية الاعتقال وفي السجون الإسرائيلية، تتولّى الحركة العالمية تمثيل عدد من الأطفال في المحاكم العسكرية الإسرائيلية والدفاع عنهم من خلال محامي الحركة، حيث يعملون على تحدي استمرار احتجاز الأطفال لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

**أما الدور العلاجي:** فهو دور غير مباشر من أدوار الحركة، حيث تقوم به من خلال شراكتها وتعاونها مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الصحة النفسية والمجتمعية، حيث تتولّى

## القسم الثاني: التجربة العملية

هذه المؤسسات متابعة حالات الأطفال الذين تعرضوا لانتهاك حقوقهم بهدف علاج الآثار النفسية السيئة التي يسعى الاحتلال من خلالها إلى خلق جيل فلسطيني مشوه وطنياً واجتماعياً وثقافياً.

### الأطفال الضحايا يشاركون في المناصرة

قبل الحديث عن أنشطة الحركة العالمية في مجال التوعية والمناصرة حول حق الطفل بالانتماء لأرضه وحقه في الحفاظ على هويته، لا بدّ من الإشارة إلى أنه من المتعارف عليه أن المؤسسات الحقوقية العاملة في مجال قضايا الأطفال عادة ما تنتهج سياسة ونهج مخاطبة المجتمع وصنّاع القرار نيابة عن الأطفال أنفسهم، دون إشراك هذه الفئة المنتهكة حقوقها في فعل المناصرة نفسه، ومع التطورات الحاصلة على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة، تنبّهت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال لهذه الجزئية، وهي حالياً تنتهج سياسة إشراك الأطفال في فعل الضغط والمناصرة لخدمة قضاياهم وذلك من منطلق قناعتها بأن مشاركتهم سيكون لها تأثير أكثر فعالية على قضاياهم، وهو ما يشكل إضافة نوعية لفعل المناصرة، فالأطفال هم الأقدر على الحديث عن قضاياهم واحتياجاتهم ومشاعرهم تجاه الممارسات التي تمسّ حقوقهم الأساسية.

وللتدليل على ربط الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال سياستها في الدفاع عن حق الأطفال في الأرض والهوية، بالأطفال ضحايا عملية التهجير التي تنفّذها إسرائيل بشكل مستمر ضد الفلسطينيين سواء اللاجئين منهم أو سكان ما بات يعرف بمناطق C أو المتضررين من الجدار والمستوطنات وغيرها، وربط ذلك بأنشطة الضغط والمناصرة لاسترجاع وتعزيز هذا الحق، تنفّذ الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال مع مؤسسة بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الآن مشروعاً حول «حقوق الطفل في الأرض والهوية»، ينقسم المشروع إلى جزئين، الأول يتعلّق بتوعية الأطفال وتعريفهم بحقوقهم كلاجئين في أطول عملية تهجير بدأت منذ ٦٤ عاماً وما زالت مستمرة حتى الآن في كافة المناطق وبعده وسائل، والثاني إشراك هؤلاء الأطفال في الحفاظ على هذه الحقوق والدفاع عنها عن طريق صناعة مواد إعلامية لاستخدامها لتنفيذ حملات ضغط ومناصرة. وينفذ هذا المشروع لمدة عام وخاصة في القدس ومناطق C.

ويأتي هذا المشروع لتثبيت حقوق اللاجئين في أرضهم من خلال تعريف الأطفال بهذه الحقوق. فكون انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لهذه الحقوق مستمرة منذ ٦٤ عاماً لا يعني سقوطها مع مرور الزمن. كما يأتي اختيار الأطفال من المخيمات ومناطق الاحتكاك مع الاحتلال الإسرائيلي كون هؤلاء الأطفال هم الأكثر تعرضاً لانتهاك حقوقهم، حيث يواجهون صراعاً يومياً مع الاحتلال وأدواته القمعية للمحافظة على حقوقهم ووجودهم على أرضهم. ويعتبر تمكين الأطفال بحقوقهم وتزويدهم بالآليات والأدوات التي تمكنهم من العمل بفعالية للدفاع عنها من أهم أهداف الحركة العالمية بشكل عام ولهذا المشروع بشكل خاص، كما وتمتلك الحركة رؤية مستقبلية لهذا

النوع من العمل تهدف إلى أن يكون لهذا العمل تأثير مستدام من خلال التمكين والاستثمار في قدرات الأطفال ليكونوا فاعلين في مجال الدفاع عن حقوقهم.

### الخاتمة

تستمر إسرائيل في سياستها العنصرية التهجرية الاستيطانية والقمعية تجاه الفلسطينيين مستهدفة بذلك الجيل الأصغر، وذلك لقناعتها بأن تشويه الذاكرة الفلسطينية والانتماء لها يؤدي إلى تشويه الإنسان الفلسطيني نفسياً وخلق جيل مرتبك وقلق، غير منتمٍ لقضيته وهويته الوطنية، وكرّد على هذه السياسة تعمل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال من خلال كافة برامجها على حماية هذه الهوية، وترسيخ الروح الوطنية داخل الإنسان الفلسطيني وخاصة الأطفال، من خلال التأكيد على هذه الحقوق والتوعية بها والضغط من أجل ترسيخها وحمايتها.

## الأرض والسياحة في فلسطين المعادلة غير المتكافئة

بقلم رامي قسيس

مدير مركز دراسات السياحة البديلة

### مركز دراسات السياحة البديلة

مؤسسة فلسطينية أهلية غير ربحية تأسست في العام ١٩٩٥ بهدف دعوة أكبر عدد ممكن من الأجانب لزيارة فلسطين للتعرف على الشعب الفلسطيني.. شعباً.. وحضارة.. وتراثاً.. وتاريخاً.. وأيضاً للتعرف على حقيقة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ونضال الشعب الفلسطيني أجل الحرية والاستقلال.

ويهدف المركز أيضاً إلى تسويق وتشجيع السياحة في المناطق الفلسطينية والتكيز على الجانب الإنساني والثقافي لهذه السياحة، وإعطاء الأفراد والمجموعات السياحية الفرصة للتعرف على الأراضي المقدسة من منظار فلسطيني من خلال الاحتكاك المباشر والتعرف على المجتمع المحلي الفلسطيني بثقافته وحضارته وتاريخه. بالإضافة إلى الترويج لعادلة القضية الفلسطينية من خلال السياحة.

### خلفية تاريخية

القضية الفلسطينية قضية فريدة من نوعها مقارنة بغيرها من القضايا الأخرى في جميع أنحاء العالم. حيث انعكست سياسات الاحتلال الإسرائيلي وما ترتب عليها من آثار عميقة على الشعب الفلسطيني وعلى الأرض الفلسطينية وفي ذات السياق على قطاع السياحة الفلسطينية على حد سواء. لقد كانت أراض فلسطين دائماً هي المحور الحاسم للصراع، وذلك على الرغم من محاولات الجماعات اليمينية في إسرائيل في تصوير هذه القضية بأنها في جوهرها صراع ديني. حيث تسعى إسرائيل إلى طمس الهوية الوطنية الفلسطينية وتاريخ فلسطين الثقافي من خلال استراتيجية الاستحواذ على الأرض والسيطرة عليها بكافة الوسائل غير المشروعة. ولهذا السبب تم الإعلان عن الاحتلال الإسرائيلي بأنه غير شرعي بموجب قرارات الأمم المتحدة وقانون حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف.

وللسيطرة على القطاع السياحي في فلسطين التاريخية لقد وضعت إسرائيل نصب عينها التعامل مع مختلف جوانب القطاع السياحي المتمثلة بالتاريخ والثقافة والمشهد الطبيعي. وفي هذا الإطار عملت على ترويج السياحة واستخدامها من أجل التأكيد على أنها قد احتلت الأرض وتسيطر



عليها، كما حاولت في نفس الوقت طمس التاريخ والتراث السابقين لهذه الأرض وشعبها الفلسطيني الأصلي. لقد تعاملت إسرائيل مع السياحة بصورة شرسة وقاسية، وذلك من خلال استخدامها كأداة لخدمة سياستها وتكريس احتلالها لفلسطين. وقامت بالتأكيد على والترويج المتواصل لمقولة خاطئة، وهي أن إسرائيل وفلسطين هما كيان جغرافي واحد، تملكه هي ويخضع لولايتها القانونية.

وفي هذا السياق قامت إسرائيل بتغيير خرائط بأكملها بهدف تزييف التاريخ والواقع، وفرض حقائق جديدة على أرض الواقع بهدف حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الوطنية والتاريخية.

لقد طمست هذه الخرائط مواقع هامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تقدمها تلك الخرائط على أنها مواقع أو معالم اسرائيلية. إضافة إلى ذلك، فقد عملت إسرائيل من خلال الأدلاء السياحيين الاسرائيليين، على تزويد الزوار بروايات غير صحيحة تاريخيا وعلميا، ودفعهم للاعتقاد بأن المنتجات السياحية الفلسطينية وغيرها هي في الواقع منتجات إسرائيلية. وبهذا تصبح فلسطين وفقا للرواية الإسرائيلية غائبة من الواقع والوعي بصورة كلية، ولأن هذه الحجة والرواية تقوم على خطأ تاريخي فاضح! فإن دولة الاحتلال الاسرائيلي ومن أجل إثبات صحة ادعاءاتها غير الشرعية، تقوم بمصادرة الأراضي الفلسطينية، لكي تتمكن من بناء المستوطنات الاستعمارية، كنتكتيك يستهدف تغيير الحقائق الجيوسياسية والديمقراطية على أرض الواقع.

**خلفية تاريخية حول معضلة الأرض والعوائق التي تواجهها:**

يقول الفلسطينيون إن نمو المستوطنات الإسرائيلية يقوض قدرتهم على إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة على أرضهم، وذلك بناء على الصيغة المقترحة لحل الدولتين.

ذلك لأن إسرائيل قامت وتقوم بالاستيلاء على القطاع السياحي، ليس فقط لخلق مبررات لإدامة احتلالها لفلسطين، وإنما أيضا من أجل استخدام هذا القطاع كأداة لشطب وتصفية الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني على أرضه.



## التفاوت في السياحة والأرض

إن السياحة والأرض هما قضيتان متلازمتان في الحالة الفلسطينية. فالمشروع الصهيوني يسعى إلى استمرار الأسطورة القائلة بأن فلسطين هي الوطن الموعود لليهود، ولإثبات صحة هذه الأسطورة، يستخدم الصهاينة تكتيك محو الهوية التاريخية لفلسطين، لكي يتناسب الواقع الجديد مع الرواية الصهيونية. وقد تمكنوا من خلال استخدام هذه الحيلة، من تعزيز دعم وتعاطف يهود العالم والمجتمع الدولي معا. ويحدث ذلك عن طريق استبدال أسماء المدن الفلسطينية بأسماء يهودية، وتسمية المستوطنات الاستعمارية بأسماء توراتية أيضا. وقد سميت كل مستوطنة تقريبا باسم من أسماء المدن التي وردت في الكتاب المقدس، وذلك لكي تعطي الانطباع بأن المستوطنات ما هي في الواقع المعاش والتاريخي لإجزاء طبيعي من الأراضي الإسرائيلية. وفي هذا الإطار يمكن للمرء أن يدرك وبسهولة بأن الأسماء مثل تقوع وافراتا وبيتار اليت ومعاليه اموس واليعازر، ما هي إلا محاولات متعمدة لتشويه الوعي وتضليل الناس الذين يحاولون فهم الصراع بصورة واضحة وصحيحة، ودفعهم إلى الاعتقاد بأن المستوطنات لها ما يبرر وجودها ثقافيا وتاريخيا وبالتالي سياسيا في هذه الأماكن. كما عمدوا أيضا إلى تدمير مئات القرى الفلسطينية، وسرقة التراث الثقافي الفلسطيني، وقاموا بتلفيق التفسيرات التي تحول التراث الفلسطيني إلى تراث إسرائيلي بصورة غير قانونية.

لقد شهدت فلسطين منذ بداية القرن العشرين ظروفًا سياسية معقدة ومتغيرة، شملت قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وحرب عام ١٩٦٧. حيث احتلت إسرائيل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة نتيجة لحرب عام ١٩٦٧ العدوانية، وخلقت هذه الأحداث حقائق سياسية واقتصادية واجتماعية كارثية، أثرت بصورة كبيرة على حياة الشعب الفلسطيني، الذي أصبح الجزء الأكبر منه، أي ما يقارب ٦٠٪ لاجئا. لقد تمت ازالة فلسطين بكل بساطة عن الخارطة، وأصبحت فلسطين التاريخية تعرف باسم إسرائيل. وأصبحت السياحة في هذا السياق أداة سياسية لفرض السيادة وهيمنة المؤسسة الإسرائيلية على الأرض والشعب، وأداة لمنح الفلسطينيين من التمتع بثمار التفاعل الثقافي والإنساني وفوائده، الذي تزدهر السياحة من خلاله.

ورغم حقيقة توقيع إسرائيل على اتفاقيات اوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية في التسعينيات من القرن الماضي، واعترافها بإنشاء السلطة الفلسطينية من اجل إدارة بعض الأراضي الفلسطينية، وتحديد أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن العديد من مجالات الحياة في هذه المناطق ما زالت تحت السيطرة الإسرائيلية. فما زالت إسرائيل تسيطر، مثلا، على جميع معابر الوصول إلى فلسطين (الحدود البرية والبحرية، والتواصل عبر المطار وطرق المواصلات). كما تسيطر على معظم الموارد المائية الفلسطينية، وحركة السكان والبضائع من وإلى فلسطين وفي داخل فلسطين نفسها. هذه الحقائق والممارسات أدت إلى تأثيرات سلبية كبيرة على تطور السياحة في الأراضي

الفلسطينية ونشر المعلومات للسياح والحجاج القادمين من مختلف أنحاء العالم. فمثلا قامت دولة الاحتلال بضم مدينة القدس (وهي قلب السياحة في المنطقة) بشكل غير قانوني إلى إسرائيل وتم إغراقها بالمستوطنات غير الشرعية، ومحاصرتها وتهويدها وإحاطتها بالحواجز و جدار الفصل العنصري. وقد أدى ذلك كله إلى عزل المدينة عن محيطها الاجتماعي والجغرافي. وفي هذا السياق يلاحظ ما يمكن أن تقوم به السياحة من دور ووظيفة مركزية، ليس فقط باعتبارها نشاطا اقتصاديا في فلسطين، وإنما كمجال يرتبط بصورة لا رجعة فيها بالصراع الدائر على كل المستويات، فلها دور حاسم في الدفاع عن الشعب الفلسطيني وحقوقه في هذه الأرض. ويمكن للسياحة من خلال أنشطتها أن تساعد في خلق نوع جديد من الوعي لدى الزوار حول عدالة القضية الفلسطينية، وبالتالي خلق تضامن أوسع مع الفلسطينيين، بما يعزز من مقاومة و صمود الشعب الفلسطيني وحماية الأرض الفلسطينية على طريق التحرر من البنى الاستعمارية للهيمنة والقهر والسيطرة.

## السيطرة على الأراضي: الميل في صناعة السياحة العالمية

هناك ميل في الواقع العالمي نحو حيازة الأراضي لتنفيذ كل أشكال المشاريع السياحية في مختلف أنحاء العالم، حيث أصبح ينظر إلى السيطرة والاستيلاء على المزيد من الأرض وكأنها سلعة أو عقار. وقد تم القيام بتخصيص سواحل كاملة، هي في الواقع من الأرض المشاع لعامة الناس، والتي لا يمكن أن يتم تخصيصها إلا من خلال قبول الناس جميعا بذلك وفقا بعقد اجتماعي عام. وهكذا جرى الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بعد تقديم بعض التعويضات البسيطة وفي كثير من الأحيان حتى بدون تعويضات، حيث تم تحويلها إلى مهابط لطائرات الهليكوبتر أو ملاعب للجولف أو لمواقع ومساحات للترفيه. ولهذا لم يبق هناك إلا القليل من المساحات العامة من أجل استخدامها «للسائح العام»، سواء كانت الأرض في القرى والأرياف أو داخل المدن. وتقلصت مساحات الأراضي التي كانت سابقا تستخدم من أجل الصالح العام من خلال نزع ملكيتها وخصخصتها. وأصبح تحويل الأراضي إلى مجمعات سياحية على نطاق واسع غير معقول ويخلو من المسؤولية. وأدى الإغراء بالحصول على النقد السريع، إلى الاستيلاء على جميع أنواع الأراضي للمشاريع التجارية الضخمة في مجال السياحة، أو المشاريع العقارية التي لها علاقة بالسياحة. وقد أدى ذلك على سبيل المثال، إلى تسرب مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للإنتاج الغذائي، وخاصة في دول العالم الثالث. ولم يعد الاستيلاء على الأرض من قبل أصحاب مشاريع تطوير المنتجعات والعقارات مجرد مشكلة متفشية في جميع أنحاء العالم فقط، بل امتد هذا الميل ليشمل أيضا الاستيلاء على مساحات من البحر من أجل تطوير المشاريع التجارية أو النشاطات السياحية المائية، كالرحلات البحرية وركوب الزوارق والغوص، إضافة إلى الإفراط في صيد السمك بطرق مكثفة كما يحصل في مصانع السفن. فقد قامت الحكومة المركزية في الهند

## القسم الثاني: التجربة العملية

على سبيل المثال، بمنح شركات الفنادق الكبرى حق استخدام ما يصل إلى ٢٦ ميلا بحريا كجزء من المساحة التي يستخدمها الضيوف الذين يصلون من المطارات بواسطة الطائرات المائية.

إن الانتشار السريع للمنتجات الضخمة التي تشمل غالبا الفنادق والوحدات السكنية، وملاعب الجولف والمراسي ومراكز التسوق ومرافق الترفيه وحتى مدرجات هبوط الطائرات الخاصة، يلحق الدمار بالبيئة الطبيعية، ويؤثر في نفس الوقت بصورة كارثية على حياة الملايين من صغار المزارعين والصيادين من الطبقات الشعبية في جميع أنحاء العالم، ويؤثر على سبل عيشهم.

جميع هذه السياسات والممارسات المذكورة أعلاه تتجلى وبكل وضوح في الحالة الإسرائيلية بصورة خاصة، ولكنها تفاقمت وانتشرت بسبب الاحتلال. فالسياحة الإسرائيلية سيف ذو حدين، فهي تملأ خزائن صناعة السياحة من ناحية، وتثري المستثمرين الذي وضعوا الأرباح فوق الأخلاق من ناحية ثانية. ولعل الشيء الأكثر جدية بالنسبة للسياحة الإسرائيلية، هو أنها أصبحت مصدرا لمزيد من الحرمان والسيطرة الأيديولوجية على العقول فيما يتعلق بفلسطين والفلسطينيين. إذ يأتي السائح العادي إلى إسرائيل مؤمنا بما تقوله وسائل الإعلام العامة عن فلسطين - فإما أن تقول للسائح بأن فلسطين غير موجودة، وفي حال الإشارة لوجودها فإنها تصنف باعتبارها مكان خطر، يسكنه ويعيش فيه أناس خطرون، وكل هدفهم محاولة الإساءة إلى الناس الطيبين في العالم.

## إمكانية وجود نموذج مختلف من السياحة!

يقوم الاحتكار الإسرائيلي لصناعة السياحة، كما تمت الإشارة إليه أعلاه، على رواية تبرر الاحتلال للأرض. في مواجهة هذا التحدي فإن الفلسطينيين وبكل تأكيد لا يمكن أن يجلسوا مكتوفي الأيدي، لكي يراقبوا سرقة أرضهم وتراثهم والاستيلاء عليهما لتحقيق المشروع الإسرائيلي في السيطرة والهيمنة والقهر. ولهذا السبب يجب أن يعمل المسؤولون عن البرامج السياحية على وضع نموذج آخر للسياحة يمكن من خلاله:

إدخال الرواية الفلسطينية وتقديم الحقائق فيما يتعلق بالتاريخ الفلسطيني وعلاقته القديمة بالأرض - وتقديم فلسطين من خلال رؤية فلسطينية، أو من خلال منظور المؤرخين وغيرهم من الذين قاموا بتوثيق الثقافة الفلسطينية في الماضي.

استعادة كافة المواقع التاريخية والأثرية الدينية المرتبطة بالكتاب المقدس، والتي قامت إسرائيل بنهبها من أصحابها الفلسطينيين. ذلك أنها قضايا تعود إلى احتلالها في عام ١٩٦٧، وتهويدها لها منذ عام ١٩٤٨. ويجب أن يقوم النشطاء العاملون في مجال السياحة الفلسطينية بتثقيف السياح حول عدم شرعية ادعاءات إسرائيل، وبأن هذه المواقع هي ملك للفلسطينيين. وقد يعني ذلك

مثلا أن يزور السائح بعض المناطق ويعلن عن احتجاجه واستيائه من الملكية غير الشرعية لهذه الأماكن من قبل إسرائيل. وقد يمتنع عن صرف أمواله على الطعام والهدايا التذكارية. كما يمكن أن يقوم السائح بتقديم اعتراضه عند عودته من خلال القيام بمناصرة هذه القضية والضغط وقيام السياح الآخرين بعمل المزيد من هذه الاحتجاجات. والمطلوب بكل تأكيد، القيام بحملة يتم خلالها تقديم الأدلة المقنعة، وفضح الادعاءات الإسرائيلية الجوفاء على ما يقومون به من نهب واغتصاب لأرض الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية في فلسطين. ويمكن أن يكون هذا على سبيل المثال من خلال عرض مصادر الأراضي الفلسطينية لبناء حديقة وطنية تؤدي إلى اختلاس التراث الفلسطيني. والأسوأ من ذلك، الإدعاء الكاذب من قبل إسرائيل بحقها في ملكية هذا التراث، الأمر الذي يستدعي مواجهته بكل فاعلية وقوة ووضوح على الساحة الدولية. ومن الأمثلة على ذلك الطريقة التي تم فيها مسح قرية لوبيا عن وجه الأرض، وذلك من أجل إقامة حديقة وطنية في مكانها، والتي أطلق عليها اسم «حديقة جنوب افريقيا» - وهذه مقارنة صارخة مع سنوات وممارسات الفصل العنصري التي عاشها ذلك البلد، وهو ذات الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل الآن في فلسطين!

تقدر مساحة المناطق التي تقع تحت مسمى منطقة «ج» وفق اتفاقيات أوسلو ب ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية، ويتم بالتالي التحكم بها واستخدامها من قبل الجانب الإسرائيلي، رغم أن اتفاقيات أوسلو قد منحت إسرائيل وصاية مؤقتة فقط على هذه الأراضي حتى عام ١٩٩٩. ولهذا يجب أن يتم في هذا الصدد، الضغط على منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل منظمة الأمم المتحدة العالمية للسياحة (UN-WTO) من أجل المطالبة بإزالة السيطرة عن العديد من الموارد الطبيعية والموارد المائية في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى المواقع السياحية. إضافة إلى ذلك، العمل على تمكين الفلسطينيين من الاستثمار في هذه المواقع، واستخدامها كمنتجات سياحية تقدم للسياح والحجاج.

## الخطة الاستراتيجية لمركز دراسات السياحة البديلة

هنا نعيد التذكير وبنوع من الإنصاف إلى أن الأماكن السياحية والتاريخية والمقدسة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية هي أماكن موحدة من الناحية الجغرافية والدينية والثقافية، وربما أيضا من الناحية التاريخية. ولا يمكن على هذا الأساس فصلها عن بعضها البعض. وفي هذا الصدد، يشجع مركز دراسات السياحة البديلة السياح على زيارة كل من إسرائيل وفلسطين، بدلا من اختيار زيارة طرف واحد بدل الآخر.

ويمكن أن تؤدي مثل هذه الطريقة إلى مزيد من الإنصاف والعدالة، حيث تمثل السياحة في فلسطين بالنسبة للزوار تجربة مجزية ومثيرة للغاية؛ إذ لا يقتصر الأمر على السياحة فقط، إذ يكتشف السائح الجمال والروحانية والضيافة في هذه البلاد ولدى سكانها، إضافة إلى أنه يرى أيضا

## القسم الثاني: التجربة العملية

بعض الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع، والتي تمثل الحياة اليومية للفلسطينيين. هذا ما ينبغي أن يكون عليه الأمر، حيث يمكن أن يتحقق من خلال ذلك الكثير من الفوائد للسياح ومضيفيهم الفلسطينيين على حد سواء، بإقامة علاقة صحية بين الطرفين.

ففي كثير من الأحيان يكون الاتصال أو التواصل مع السائح محدود جداً، حيث يقتصر على زيارة سريعة بالحافلة إلى كنيسة المهدي في بيت لحم ( وزيارة لمتجر مفضل للتذكارات السياحية على الطريق) - هذا النوع من السياحة الضيقة ناتج من حقيقة إن إسرائيل تتحكم بالقسم الأكبر من البرامج السياحية، والعمليات التي تشرف عليها صناعة السياحة الإسرائيلية. وفي هذا السياق يعمل مركز دراسات السياحة البديلة على الترويج لمدونة «قواعد سلوك»، تسعى إلى المساهمة بجهد أكبر لكي يقضي السائح وقتاً أكبر في الأراضي الفلسطينية ومع سكانها، وذلك بهدف أن تتمكن المجتمعات المحلية من الاستفادة من خلال استغلال عدد صغير من المواقع الشهيرة، والتقليل من التلوث الناجم عن الحافلات السياحية الجماعية التي تسير في البلدات والمدن الفلسطينية.

ضمن هذه المقاربة سيكون التركيز الأساسي على جذب السائح إلى المدن والبلدات والقرى الفلسطينية، والصحراء والمشاهد الطبيعية الأخرى، وإتاحة الوقت لعقد لقاءات مع السكان الذين يعيشون في هذه الأماكن أو بالقرب منها. ويجب أن يدرك الفلسطينيون أن هذه الزيارات التي يقوم بها الحجاج والمسافرون للبلاد، هي فرصة من أجل التبادل الثقافي والاجتماعي والإنساني. ويجب بالتالي أن تتجاوز السياحة البعد الاقتصادي البحت الذي تبني العلاقة في إطاره على غرار ما يجري في السوبر ماركت: «نحن نبيع - أنت تشتري!» ومن الضروري أن يتم تجاوز هذه المعادلة التي تقوم حصرها على أساس المال، وذلك من خلال التركيز على «اللقاءات الإنسانية»، التي تمكن الناس من تطوير علاقات قوية ودائمة ومتبادلة وغير استغلالية، موجهة نحو العدالة، وتسمح بتطوير مجتمع إنساني عالمي بالمعنى الحقيقي، وتسمح بالتالي للمسافرين والسياح والحجاج أن يصبحوا رسلاً للعدالة والسلام والروحانية في هذه البلاد المميزة.



## القسم الثالث: البيئة





## حملة شجرة الزيتون: رمز الثبات في الأرض

مهند القيسي

منسق الحملات في مبادرة الدفاع المشتركة

### مبادرة الدفاع المشتركة

تعمل مبادرة الدفاع المشتركة على تفعيل جمعيات الشبان والشابات المسيحية، كما والكنائس والمؤسسات الكنيسة والمسيحية، والنشطاء والمجموعات المناصرة، للقيام بأعمال وأنشطة للتأثير على صناعات القرار من أجل المساهمة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وكافة انتهاكاته للقانون الدولي.

على الصعيد الدولي، تقدم المبادرة المعلومات والأخبار من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وعن طريق برامج التبادل الشباني والزيارات الدولية لفلسطين. وتعمل المبادرة من خلال شبكاتها حول العالم على إشراك الناس في عملية التحشيد بالأنشطة والأفعال من خلال الحملات كحملة شجرة الزيتون ومبادرات أخرى مختلفة. على المستوى المحلي، تعمل المبادرة على تفعيل دور الشباب وتدريبهم في مجال الدفاع والتحشيد، وتتحالف مع مؤسسات فلسطينية أخرى لتوحيد الرسالة والصوت.

### المقالة:

لقد كانت الأرض ولا زالت واحداً من أهم أسباب الوجود الصهيوني في فلسطين منذ بداية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وتدعي الرواية الإسرائيلية، أنه وفقاً للعهد القديم فإن فلسطين هي أرض الميعاد للشعب اليهودي. وتحت هذه الذريعة جاءوا للاستيلاء وببطء على أرضها. كما أن اعتقادهم بأنهم شعب الله المختار قادهم إلى التفكير بالاستيلاء على فلسطين لأنفسهم حتى ولو كان يعني ذلك طرد وتهجير مئات الآلاف من العائلات الفلسطينية.

في عام ١٩٤٨ قامت الميليشيات الصهيونية بقتل آلاف الفلسطينيين كما أدت هجماتهم لتهجير ما يزيد عن ٧٥٠,٠٠٠ فلسطيني عن أرضهم وديارهم ليصبحوا لاجئين في الأردن وسوريا ولبنان وغيرها من الدول المجاورة، إضافة إلى وجود ما يزيد عن ٢ مليون لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بحيث بات عدد اللاجئين الفلسطينيين يتجاوز اليوم الستة ملايين لاجئ وعلى مدار عام ١٩٤٨ استولت الميليشيات الصهيونية ومن ثم دولة إسرائيل على أكثر من ٥٦٪ من أراضي الفلسطينيين (١).

في عام ١٩٦٧ قامت إسرائيل بشن حربها العدوانية على مصر وسوريا والأردن، والتي استمرت لمدة ٦ أيام، وبنيتها استولت إسرائيل على ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية أي الضفة الغربية الفلسطينية والقدس الشرقية وقطاع غزة، مما أدى لترحيل المزيد من الفلسطينيين من بيوتهم.



في عام ١٩٩٣ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط لفرض اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وبداية التفاوض بين الطرفين للوصول إلى حل دائم فيما يعرف باتفاق أوسلو والذي يقضي بالتعايش السلمي بين الطرفين وإخلاء الضفة الغربية من المستوطنات ووضعها تحت السيطرة الفلسطينية.

لكن اتفاق أوسلو أو «عملية السلام» سمحت للسلطات الإسرائيلية بإصدار قوانين تمنح التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ كما حدث ويحدث في عهد رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو. حيث قامت حكومات إسرائيل بتهويد الأراضي الفلسطينية من خلال سياساتها وإجراءاتها المختلفة، التي أدت إلى سيطرة إسرائيل على الكثير من المواقع التاريخية والدينية العربية.

ويذكر أنه ومنذ عام ١٩٤٨ قامت الحكومات الصهيونية المتعاقبة بإصدار قوانين تجعل مصادرة الأراضي تبدو وكأنها عملية مشروعة. مثل قوانين إعلان مناطق بأنها مناطق عسكرية مغلقة وقانون أملاك الغائبين وقانون الأراضي المتروكة. مما مكن الحكومات الصهيونية من السيطرة على ملايين الدونمات من أراضي الفلسطينيين.

في ٣٠ مارس ١٩٧٦ قام الفلسطينيون بالتظاهر للدفاع عن أراضيهم ضد إجراءات الاحتلال ومصادرة آلاف الدونمات في شمال فلسطين والجليل الأعلى. وقد أدت المواجهات بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي إلى اقتحام الجيش للعديد من القرى الفلسطينية وقتل ستة فلسطينيين، ومنذ ذلك الحين يقوم الفلسطينيون بإحياء ذكرى هذه المجزرة في ما يعرف بيوم الأرض.

## القسم الثالث: البيئَة

في عام ٢٠٠٠ اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، بعد قيام شارون «رئيس وزراء إسرائيل السابق» بزيارة المسجد الأقصى في القدس. مما أدى إلى رد فعل كبير من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قتل العديد من الفلسطينيين وخاصة في بداية الانتفاضة، فأصبح الوضع أكثر صعوبة على المواطنين الفلسطينيين.

لقد استخدمت الحكومة الإسرائيلية الانتفاضة الثانية كذريعة لمصادرة المزيد من الأراضي في الضفة الغربية والسيطرة عليها، حيث بدأت في بناء «جدار الفصل العنصري» لفصل إسرائيل عن فلسطين المحتلة. وقد مكن هذا الجدار إسرائيل من ضم آلاف الدوغمات من الأراضي الفلسطينية إلى الجانب الإسرائيلي من الجدار. وكانت الذريعة الاسرائيلية لبناء الجدار هي إنشاء ما يسمونه «المناطق العازلة» وهي المناطق حول الجدار والمستوطنات الإسرائيلية حيث يمنع الفلسطينيون من الدخول إليها.

وردا على الإجراءات الإسرائيلية والهجمات العدوانية على المدنيين الفلسطينيين وأراضيهم في الضفة الغربية، واستمرار مصادرة الأراضي، واقتلاع الأشجار، ومصادرة الموارد المائية، والاعتقالات التعسفية، وتوسيع المستوطنات والاعتداء على الفلاحين، قامت مبادرة الدفاع المشتركة (JAI) بإطلاق حملة شجرة الزيتون في عام ٢٠٠٢.

حيث تقوم الحملة بتثقيف المجتمع الدولي حول هذه الانتهاكات وتعبئته للتدخل في الدفاع عن حقوق أصحاب الأراضي الفلسطينيين والحقوق الفلسطينية في الحرية والعدالة والسلام. كما أن الحملة تهدف أيضاً لإبقاء الأمل حياً للكثير من الفلسطينيين من خلال مساعدتها لإعادة زراعة أشجار الزيتون ومساعدتهم على حماية أراضيهم.

وقد قامت الحملة بإعادة زراعة أشجار الزيتون منذ عام ٢٠٠٢ في الأراضي الفلسطينية التي تواجه خطر المصادرة. وتهدف الحملة أيضاً إلى حماية الأراضي الفلسطينية، وتعزيز القطاع الزراعي وتقديم فرصة للحركات التضامنية العالمية لزيارة فلسطين ودعم المزارعين الفلسطينيين. كما توفر الحملة فرصة للتعرف على الثقافة المحلية وضغوطات الحياة تحت الاحتلال. و في نهاية المطاف العمل على تحقيق السلام العادل للشعب الفلسطيني القائم على حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حق العودة.

لقد قامت الحملة بربط العديد من الأفراد والمنظمات الدولية بدعم الفلاح الفلسطيني من خلال رعايتهم لأشجار الزيتون والمشاركة في زراعتها والمساعدة في مواسم قطف الزيتون، والعمل على التأثير في سياسات بلدانهم لإجراء تغيير ملموس على أرض الواقع في فلسطين.

وفي النهاية نذكر أن الاحتلال الإسرائيلي قد قام باقتلاع وتدمير ما يزيد عن نصف مليون شجرة زيتون منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم (٢)، نصف هذه الأشجار تقريبا تم تدميرها و اقتلاعها خلال السنوات الـ ١١ الماضية.

وكما هو معروف فإن لشجرة الزيتون أهمية كبيرة عند الشعب الفلسطيني نظرا لتاريخها المتجذر في الأرض المقدسة. كما لها أهمية تجارية كبرى في فلسطين حيث تمثل المصدر الأساسي لدخل العديد من الأسر (٢). لهذه الأسباب قررت مبادرة الدفاع المشتركة اختيار شجرة الزيتون باعتبارها وسيلة من وسائل النضال السلمي والدفاع عن الأرض وحقنا في العيش في سلام و عدالة.

#### المصادر و المراجع :

- وكالة الغوث لإغاثة و تشغيل اللاجئين .
- وزارة الزراعة الفلسطينية

## الأرض والبيئة: حروب الاستهداف وشروط البقاء!

سيمون عوض

المدير التنفيذي لمركز التعليم البيئي

### مركز التعليم البيئي

هو مركز غير ربحي غير حكومي تابع للكنيسة الإنجيلية اللوثرية في الأردن والأراضي المقدسة يعنى بكافة القضايا البيئية وتأثيرها على مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ويساهم في تنمية المجتمع بشكل مستدام. ويعتبر مركز التعليم البيئي الرائد والسباق في مجال التوعية والتعليم البيئي وتقديم المعلومات البيئية بأفضل الوسائل الإيضاحية المتعلقة بحماية البيئة والمحافظة على الطبيعة الفلسطينية منذ ٢٥ عاماً. كما انه يتميز بوجود أربعة أقسام مختلفة تكاد أن تكون الأولى والوحيدة في الأراضي الفلسطينية، مما يتيح للزائر فرصة التعرف على الكثير من الأمور البيئية والعلمية الشيقة والقيام بمشاهدات واقعية حية. وهي الحديقة النباتية، ومحطة مراقبة وتحجيل الطيور، ومتحف التاريخ الطبيعي.

تعتبر الأرض محور الصراع بين الشعب الفلسطيني صاحب الأرض الأصلي من جهة، والحركة الصهيونية من جهة أخرى، حيث استطاعت الصهيونية من خلال مؤسساتها الواسعة كالصندوق القومي اليهودي «الكيرن كيمت» (JNF) من العمل على شراء وتزوير عمليات بيع الأراضي، ومساعدة المؤسسات الرسمية في تسريبها. ويُعد الصندوق القومي اليهودي مؤسسة صهيونية أعلن عن إقامتها في المؤتمر الصهيوني الخامس عام ١٩٠١. وكان هدف المؤسسة جمع المال اللازم لشراء الأراضي في فلسطين وتجهيزها لإقامة المستوطنات عليها. وساهمت هذه المؤسسة في شراء مئات آلاف الدونمات لصالح الحركة الاستيطانية اليهودية. وقد كان لـ«الكيرن كيمت» مساهمات في توفير دعم لتجفيف المستنقعات واستصلاح الأراضي وتهيئتها للاستيطان، وقامت هذه المؤسسة بوضع الأراضي التي اشترتها تحت تصرف حكومة إسرائيل بعد الإعلان عن إقامة إسرائيل في العام ١٩٤٨.

لقد جمع الصندوق القومي التبرعات، ليس من اليهود فقط، بل ومن جميع شعوب العالم وبالأخص الأوروبيين تحت ذرائع مختلفة، أهمها المحافظة على البيئة وزراعة الغابات. وهكذا قام الصندوق تحت شعار زراعة الأشجار، والمحافظة على البيئة بزراعة مكثفة للأشجار الدخيلة (التي

بدأ الاحتلال البريطاني بجلبها في وقت سابق) في مواقع القرى الفلسطينية، التي دُمرت خلال نكبة عام ١٩٤٨؛ وذلك لطمس آثارها وتدمير ما تبقى من أشجار التين والعنب والزيتون وغيرها، التي كانت تحيط بالبيوت الفلسطينية في ذلك الوقت جاعلين النكبة نكبتين.<sup>(١٦)</sup>

وتمثلت الأداة الرئيسة التي استخدمتها الصهيونية كحركة استعمارية توسعية، حجة الحفاظ على البيئة من أجل مصادرة المزيد من الأراضي، ما خلق انطباعاً لدى الفلسطينيين للعمل ضد هذا المصطلح البيئي لأنه أعتبر استخدامه مضاداً للمصالح الوطنية، وحين أدرك الفلسطينيون، أن الفكرة الصهيونية في الأساس تتكئ على قاعدة: (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض)<sup>(١٧)</sup>. عاشوا صراعاً مع الحركة منذ بداياتها، حين سعت إلى تنفيذ تلك الأطماع؛ لأهمية الأرض كعنصر رئيس في «البعث القومي».

## تزييف

ولا يقتصر تزييف تاريخ الأرض على المؤرخين الصهاينة، حيث يمتد هذا التزييف إلى السياسيين الحاليين كبنيامين نتنياهو (رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي) الذي يدعي في كتابه (مكان تحت الشمس). أن أدباء وسياسيين وشعراء غير يهود ساهموا في صياغة الصهيونية كشأن جان جاك روسو وبالمستون، وكأنه يريد أن يلبس حركة هيرتزل ثوباً غربياً أممياً، معتبراً الصهيونية مطلباً أوروبياً وليس حلماً يهودياً. ويقول إن الرومان هم من وضع حداً للوجود اليهودي كقومية في فلسطين [الجيش الروماني اقتحم فلسطين سنة ٦٤ ق.م، وأنهى كيان المكابيين]. ويدعي أن: «اليهود لم يسلبوا العرب أرضهم، إنما العرب هم الذي سلبوا أرض اليهود» و«الجدال بين العرب واليهود يشبه...الجدال حول حقوق ملكية إنسان على بيته».<sup>(١٨)</sup>

كما يقتبس من الشاعر الفرنسي دي لامارتين، بأنه في العام ١٨٣٥ «خارج أبواب القدس لم نر مخلوقاً حياً ولم نسمع صوت مخلوق، صادفنا فراغا وسكوناً تامين..» ويتمترس المؤلف بأسطورة «الأرض الخراب» التي صنعتها الصهيونية، وهي أن فلسطين كانت خالية وخرائب «أما أريحا الملعونة فهي اليوم عبارة عن خربة مهدمة». وهكذا كما يرى قد وجد اليهود أرضاً جرداء،

١٦. د. يوريج سكاندرت استعمار البيئة: رؤية دولية حول الاعدالة البيئية في فلسطين، مركز التعليم البيئي: المؤتمر الفلسطيني الثالث للتوعية والتعليم البيئي (العدالة البيئية لفلسطين) ٢٠١٢.

١٧. د. عبد الوهاب المسري موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٥).

١٨. عبد الباسط خل ف، مراجعة كتاب مكان تحت الشمس، تحت عنوان خرافات نتنياهو وشمس حريتنا!، جريدة الحياة الجديدة، ٣٠ كانون ثاني ٢٠١٣، ع ٦١٩٣.

## القسم الثالث: البيئة

بلا طرق معبدة ولا وسائل نقل، فشقوا الطرق وأسسوا المدن والمصانع والمستشفيات وحولوا المستنقعات الصخرية إلى أراضٍ زراعية. ولم يقيم العرب في فلسطين خلال ١٢٠٠ سنة إلا مدينة جديدة واحدة هي الرملة، وإن «اسم فلسطين نفسه لم يعد مستعملاً بين العرب ويردد ما قاله تشرشل «إذا ترك عرب فلسطين لشأنهم، فلن يقوموا بإجراءات مفيدة لري فلسطين وكهربتها حتى ولو بعد ألف سنة». ويدعي أن اليهود «استعادوا أرضهم» بالاستيطان والدفاع عن النفس، لا بالدماء والنار مثلما فعل الإسبان حينما استعادوا قرطبة وغرناطة من «الاحتلال الإسلامي».

## فلسطين: أرض التنوع الحيوي

يعتبر الموقع الجغرافي في فلسطين موقعاً مميزاً، فهو يتوسط القارات الثلاث: آسيا، وأوروبا وإفريقيا، والنظم المناخية المحيطة بالإضافة إلى الأقاليم النباتية المتنوعة التي ساهمت جميعها في جعل فلسطين موطناً للكثير من النباتات والحيوانات، وكذلك تطور الإنسان واستقراره في هذه المنطقة بحيث تمثل فلسطين رأس الحربة فيما يعرف بـ «الهلال الخصيب». واستطاعت الشعوب الأصلية في فلسطين والمتمثلة بالكنعانيين من تطوير الزراعة وتدجين الحيوانات، وقدم ذلك خدمة جليلة للإنسانية، وكان الفضل للفلسطينيين أيضاً في زراعة المحاصيل الزراعية الأساسية مثل القمح والشعير<sup>(١٩)</sup>. وفي المقابل سعت الحركة الصهيونية مستعينة بالأوروبيين لإدخال زراعات العنب؛ لإنتاج النبيذ، مثلما فعل المستعمر الفرنسي في الجزائر.

والمتجول في فلسطين يرى التنوع العظيم والمذهل في المشهد الطبيعي (Landscape) فبالرغم من صغر مساحة فلسطين المحتملة إلا أنها غنية بالتنوع الحيوي، ويعود ذلك إلى أن فلسطين تعد من أكثر بقاع الأرض ثراءً بالتنوع الحيوي ومصادره، ويرجع ذلك إلى التباين الكبير في الأنظمة المناخية والتنوع في التضاريس الجغرافية وأنواع الترب، كما أن فلسطين تزخر بالكثير من أنواع النباتات البرية إذ يصل عدد النباتات المزهرة إلى حوالي ٢٧٠٠ نوعاً ويبلغ عدد الأنواع المتوطنة منها في فلسطين حوالي ٢٦١ نوعاً، ٥٣ نوعاً منها خاصة بفلسطين، منها ١٢ نوعاً نادراً جداً، ويبلغ عدد الأنواع النباتية المهددة بالانقراض حوالي ٥٤٣ نوعاً، خاصة العائلة الزنبقية والسوسنية.<sup>(٢٠)</sup> ووفق وزارة شؤون البيئة فإن فلسطين تمتاز بتنوع كبير في حيواناتها من الثدييات والزواحف والبرمائيات إلى الطيور، وتعتبر هذه الأعداد كبيرة بالنسبة لمساحة فلسطين مقارنة مع غيرها من المناطق ذات مساحات مضاعفة مثل كاليفورنيا.

١٩. د. مازن قمصية، النكبة البيئية القادمة: قراءة في تقرير غزة عام ٢٠٢٠ مركز التعليم البيئي: المؤتمر الفلسطيني الثالث

للتوعية والتعليم البيئي (العدالة البيئية لفلسطين) ٢٠١٢.

٢٠. بيان لسلطة جودة البيئة، مناسبة يوم البيئة العالمي، ٤ حزيران، ٢٠١٠.

إن فلسطين غنية بتنوعها الحيوي، لكنها مهددة في الوقت ذاته، إذ يمارس الاحتلال أبشع أنواع التدمير، فينهب الماء، ويصادر الأرض ويقيم فوقها المستعمرات، ويقلع الأشجار، ويغلق الكثير من المحميات الطبيعية، ويقيم جدار الفصل العنصري بطول نحو ٧٥٧ كيلومتراً، ويلوث الأراضي بمياه المجاري القادمة من المستوطنات، كما يلوث الهواء، ويقيم المصانع الكيماوية الخطيرة كما في طولكرم وسلفيت، ويستبيح التراث المعماري بالهدم والمصادرة والتزوير والتهويد والطمس، ويدمر التوازن البيئي الطبيعي، إنه يحرق الأخضر واليابس بعدوانه هذا.

## البقاء مقاومة!

وفي ظل الصراع على الأرض، ولجوء الفلسطينيين إلى أدوات مختلفة للمقاومة كالسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والشعبية السلمية، وفي ضوء الضغوطات المتزايدة على أصحاب الأرض الشرعيين، فقد يتناسى المرء مدى جمال وطنه وأهمية المحافظة عليه؛ لأن الطبيعة تعتبر تسمية أخرى للأرض ومكوناتها، والتي تعني Ecology، وحسب الترجمة اليونانية Οίκος أو Oíkia والتي تعني أيضاً البيت أو الوطن وال Ecology أو البيئة حسب المصادر العلمية تعني الأرض والوطن.<sup>(٢١)</sup>

لقد دمر الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ البيئة بشكل ممنهج، فقطع الأشجار وخرّب الأراضي الزراعية والأراضي الرطبة، مثلما قام بتجفيف بحيرة الحولة، التي أدت الى كارثة بيئية شمال فلسطين، بالإضافة إلى منع ينابيع المياه والجداول الموسمية من التدفق الطبيعي، لتصب في نهر الأردن، وبعده إلى البحر الميت من الناحية الشرقية أو لتصب في البحر المتوسط من الجبال الوسطى والغربية، ما أدى إلى تحويل الأراضي المحيطة بالمناطق الرطبة الى أراضي جافة تتأثر بزيادة التصحر، ومما زاد من تفاقم المشكلة استبدال هذه الينابيع والجداول العذبة بمجاري المستوطنات الإسرائيلية؛ ما تسبب بتلوث بيئي وقتل الكثير من الحيوانات والأسماك والنباتات، بالإضافة الى الاستخدام المفرط للأرض من ناحية الزراعة، واستخدام وسائل تكنولوجية حديثة بما في ذلك المبيدات الكيماوية والآفات التي لا يمكن مقارنتها بالطريقة التقليدية البسيطة المعتمدة على مواد أولية والتي كان يقوم بها الفلاح الفلسطيني في إنتاج الأنواع الأصلية، ما أدى الى التنافس على الإنتاج ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والذي هدد البذور التقليدية (البلدية) - وأدخل اصنافاً مهجنة ومعدلة وراثياً وجينياً.<sup>(٢٢)</sup>

٢١. د. غويلير مو كيربر، العدالة البيئية لفلسطين: بصيرة لاهوتية واخلاقية، مركز التعليم البيئي: المؤتمر الفلسطيني

الثالث للتوعية والتعليم البيئي (العدالة البيئية لفلسطين) ٢٠١٢.

٢٢. أسامة أبو علي وآخرون، المرشد في الأمن الغذائي، مركز العمل التنموي (معا)، ٢٠٠٦.



## القسم الثالث: البيئة

إن السياسة الإسرائيلية في مصادرة الأراضي الفلسطينية، كانت تبدأ بإعلانها منطقة خضراء أو منطقة محمية من الناحية البيئية، ولكن السبب الحقيقي هو محمية ضد الفلسطينيين من التوسع أو استخدام الأراضي، فأكبر مثال على ذلك هو جبل أبو غنيم الذي كان عبارة عن غابة مزروعة وأعلنت محمية طبيعية لسنوات عديدة ضد التوسع الفلسطيني، والتي كانت تمثل الرئة لتوسع صور باهر، وأم طوبا، وبيت ساحور، وبيت لحم، ولكن عندما جاء الوقت حولت الى مستوطنة باتت تعرف بـ«هار حوما»، وبناءً على تصريحات سابقة لرئيس بلدية القدس المحتلة تيدي كولييك عندما أعلن عن البدء بالبناء «حافظنا على هذه الأرض بالأشجار واليوم سنقوم بإقتلاع الأشجار وغرس اليهود في هذه المنطقة!»!

إن الدفاع عن البيئة وحماية الأرض الفلسطينية يلتصقان معاً، ويشكلان مدخلاً جديداً في الصراع مع الاحتلال والدفاع عن الأرض، إلا أنهما يحتاجان لكل الجهود الدولية سواء من جانب مؤسسات الأمم المتحدة، أو منظماتها المتخصصة بالبيئة للضغط على الاحتلال.

## العدالة البيئية لفلسطين

لقد نظم مركز التعليم البيئي نهاية عام ٢٠١٢ مؤتمراً دولياً باسم (العدالة البيئية لفلسطين) بحضور خبراء محليين ودوليين، وعالجت مداولاته، إجراءات الاحتلال وانتهاكاته وتدميره لمكونات البيئة الفلسطينية. وإذ يؤكد المؤتمر أن إنهاء الاحتلال الوصفة المثلى لتحقيق العدالة في فلسطين، بكل جوانبها، بما فيها العدالة البيئية.

وذكر بأهمية تكرار توجيه الدعوات للمنظمات الدولية والحقوقية والبيئية المختصة، لإجبار إسرائيل على تنفيذ التزاماتها القانونية والسياسية، الذي يتجاهل كل الاتفاقات والمواثيق والعهود الدولية، في كل الحقول، ومن ضمنها البيئة.

ورأى أن البيانات والدعوات والتقارير حول واقع البيئة الصعب، وما تحفل به من انتهاكات تساهم في توضيح صورة الاحتلال أمام الرأي العام الدولي، وتزيد من حالة التضامن الدولي مع قضيتنا العادلة.

وطالب المؤتمر بتأسيس مرصد لتوثيق الانتهاكات البيئية بفعل الاحتلال حسب الاصول القانونية بالتعاون مع المؤسسات الرسمية والشعبية المحلية والدولية.

كما وجد المؤتمر التأكيد، على أن واحدة من الإجراءات العاجلة لحماية بيئتنا بعناصرها المختلفة، تكمن في تفعيل فتوى محكمة العدل الدولية، الذراع القضائي الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة ومقرها لاهاي في هولندا، وقرارها الاستشاري، الذي صدر في صيف ٢٠٠٤، والقاضي بإدانة وتجريم جدار الفصل العنصري، الذي بدأت إسرائيل بنائه في الضفة الغربية، في حزيران ٢٠٠٢، واعتبار الاستيطان الإسرائيلي بأشكاله كافة، غير شرعي، ومناف للقانون والشرعية الدولية ذلك لأنه دمر أراض زراعية ومحميات طبيعية ومصادر مياه، كما أحاط المناطق غير المأهولة بسياج إلكتروني، تاركاً أثراً سلبية عميقة أثرت على مختلف مناحي الحياة، ومنها البيئة وعناصر تنوعها الحيوي. وفي النهاية وجه المؤتمر الدعوة الى الأصدقاء الدوليين المشاركين فيه، للعمل الوؤب لمقاضاة الاحتلال بفعل جرائمه ضد البيئة والحياة في فلسطين. فيما تبنت المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة في المؤتمر موقفاً حاسماً من أي جهة فلسطينية تتعامل مع الاحتلال ومستوطنيه حتى ولو كان تحت غطاء التعاون البيئي.<sup>(٢٣)</sup>

---

٢٣. مركز التعليم البيئي: المؤتمر الفلسطيني الثالث للتوعية والتعليم البيئي (العدالة البيئية لفلسطين) ٢٠١٢.

## الأرض الفلسطينية والصحة

وليد أبوراس

مدير الشؤون المالية والإدارية لجان العمل الصحي

### لجان العمل الصحي

تأسست مؤسسة لجان العمل الصحي عام (١٩٨٥) انطلاقاً من مدينة القدس، وهي مؤسسة صحية تنموية أهلية فلسطينية تأسست من قبل متطوعين عاملين في الحقل الصحي والاجتماعي والتنموي، ويجمع أعضاؤها رؤية صحية تنموية موحدة بهدف تطوير وتعزيز الخدمات الصحية والمجتمعية والتنموية، وتقدم المؤسسة خدماتها دون تمييز وتؤمن بمبادئ حقوق الإنسان كما نصت عليها الشريعة الدولية.

لجان العمل الصحي، مؤسسة فلسطينية أهلية تعمل في التنمية الصحية والمجتمعية في الأرض الفلسطينية بمنظور حقوقي، من خلال تقديم خدمات الرعاية الصحية لكافة شرائح المجتمع وخاصة الفقراء والمهمشين، وبناء نماذج تنموية، والضغط والمناصرة بهدف التأثير في السياسات والتشريعات والبرامج ذات الصلة.

تعتبر منظمة الصحة العالمية أن مفهوم الصحة أوسع وأبعد من مجرد غياب المرض، فالصحة كحالة مثالية تعني التمتع بالعافية وهي مفهوم يصل لأبعد من مجرد الشفاء من المرض وصولاً إلى تحقيق الصحة السليمة الخالية من الأمراض.



ويتطلب الوصول إلى الصحة السليمة الموازنة بين الجوانب الجسمانية النفسية والعقلية والروحية المختلفة للإنسان، ولكي نصل لمفهوم الصحة المثالية يجب دمج هذه الجوانب معاً.

حسب تعريف الصحة الوارد أعلاه بمعناه الواسع والشامل، نجد أن الصحة تتأثر بعوامل اجتماعية، اقتصادية، وسياسية، ولا يمكن فصل الصحة عن هذه المؤثرات والعوامل، حيث يمثل

الفقر والاستبعاد الاجتماعي ونقص السكن وتدني النظم الصحية، أهم الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى اعتلال الصحة.

قد يقول قائل ولكن ما علاقة الأرض بالصحة وما الرابط بينهما؟ مما ورد أعلاه نجد أن هناك علاقة جدلية بين الأرض والصحة فالأرض هي مصدر الغذاء والثروات ومكان السكن، وأي انتهاك لهذه الأرض أو تعدد عليها يعكس نفسه على صحة السكان ورفاهيتهم.

والتحدي الأهم أمام القطاع الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة يكمن في الاحتلال الصهيوني لتلك للأراضي، والاعتداءات الهمجية بحق الإنسان الفلسطيني وأرضه، فما نشهده من انتهاكات للأراضي الفلسطينية بفعل الاحتلال من مصادرة الأرض والاستيطان، والسيطرة على المياه الجوفية وبناء جدار الفصل والضم العنصري واستخدام تلك الأراضي كمكب لنفايات دولة الاحتلال، وإقامة العديد من الحواجز العسكرية، جميعها عوامل تؤثر بشكل مباشر على صحة الفلسطينيين<sup>(٢٤)</sup>.

## البيئة والصحة:

عند الحديث عن الأرض والصحة الفلسطينية، لا يمكن أن نغفل موضوع البيئة، ونتناول هذا الموضوع من زاوية حقوقية حيث أن «البيئة المتوازنة والنظيفة هي حق من حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة الفلسطينية وحمايتها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل هي مسؤولية وطنية»<sup>(٢٥)</sup> كما نص القانون الأساسي الفلسطيني، وفي هذا السياق لا يمكن الحديث عن الوضع البيئي في فلسطين دون التطرق لدور الاحتلال الصهيوني وممارساته الهادفة إلى تدمير البيئة الفلسطينية وصحة الإنسان الفلسطيني.

### من هنا نورد أهم انتهاكات دولة الاحتلال للبيئة الفلسطينية :

- السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية من خلال سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي الزراعية التي تشكل مصدر رزق العديد من العائلات الفلسطينية، وشق الطرق الالتفافية المؤدية إلى المستوطنات. وكذلك إقامة الحواجز العسكرية والمعسكرات التي دمرت العديد من الأراضي الزراعية التي تشكل سلة غذاء للعائلات الفلسطينية.
- تجريف الأراضي الفلسطينية واقتلاع الأشجار تحت ذرائع أمنية، حيث تم اقتلاع أكثر من ٦٠٠٠٠٠ شجرة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠.

٢٤. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٥

٢٥. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٥

الانتهاكات الصارخة التي نفذتها وتنفذها قوات الاحتلال الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة، تسببت في تدهور غير مسبوق للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة لأهالي القطاع والمزارعين الذين فقدوا ممتلكاتهم، وكذلك أولئك الذين أصبحوا بدون مأوى. فقد حرم الآلاف من العمال الذين كانوا يعملون في زراعة وفلاحة تلك الأراضي من الاستمرار في عملهم، وبالتالي فقد انضم هؤلاء العمال إلى صفوف العاطلين عن العمل، حيث فقدوا مصدر رزقهم الذي يعتاشون منه هم وعائلاتهم، وأصبحوا في عداد العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت مستوى خط الفقر.

عدا عن ذلك، خلفت سياسة هدم المنازل وتجريف الأراضي التي قامت بها قوات الاحتلال الصهيوني أثراً كارثية على البيئة. حيث تحولت آلاف الدوغمات من أراضي طبيعية وزراعية إلى مناطق صفراء وجرداء غير قابلة للاستخدام الزراعي في الوقت الحالي، وتحتاج إعادة استصلاحها إلى أموال طائلة ليس بمقدور أصحابها توفيرها. فضلاً عن حرمان السكان من الفوائد التي تؤمنها عشرات الآلاف من الأشجار في تلطيف البيئة والمناخ، وذلك جراء اقتلاعها وتسويتها مع الأرض من قبل قوات الاحتلال الصهيوني بحجج أمنية واهية. يضاف لذلك هلاك الثروة الحيوانية ونفوق الطيور بأنواعها المختلفة، وتدمير آلاف خلايا النحل التي كانت تؤم هذه المناطق وتعتاش منها<sup>(٢٦)</sup>.

إن سياسة الاعتداءات المنظمة والمتكررة التي تقوم بها قوات الاحتلال الصهيوني، على الأراضي الزراعية الفلسطينية ومنازل السكان المدنيين، شكلت، ولا تزال بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني، انتهاكات جسيمة وخطرة. بل إنها جزء من العقوبات الجماعية التي تحظرها قواعد هذا القانون. وعليه فإن قيام تلك القوات بهذه الأعمال لا يمكن أن يفسر إلا في إطار ما يمكن أن يسمى أعمالاً انتقامية ضد المدنيين وممتلكاتهم، وهي أعمال غير قانونية، بل ومخالفة للقواعد والأعراف الدولية.

لقد بات التركيز على القطاع الزراعي الفلسطيني واستهدافه واضحاً كهدف أساسي لقوات الاحتلال الصهيوني الغاية الأساسية منه هو تدمير هذا القطاع الذي يشكل العمود الأساسي للاقتصاد الفلسطيني.

- تلوّث المياه الفلسطينية وزيادة نسبة ملوحتها، حيث تساهم المستوطنات بشكل كبير في هذا التلوّث من خلال تصريف المياه العادمة إلى الأراضي الفلسطينية والزراعية منها كما يحدث في قلقيلية وسلفيت وجنوب الضفة الغربية. مما يؤدي إلى تلوّث المياه السطحية والجوفية بمواد سامة كالرصاص والألمنيوم ويجعلها غير صالحة للشرب والاستخدام البشري، كما تقوم سلطات الاحتلال وقطعان المستوطنين بتخريب شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي<sup>(٢٧)</sup>.

٢٦. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٥

٢٧. منظمة العفو الدولية، تعكير صفو المياه: حرمان الفلسطينيين من الحق في الحصول على المياه، ٢٠٠٩

وقد أشار تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ على الصعيد العالمي إلى أن نصيب الفرد الفلسطيني من المياه وبخاصة في غزة يمثل أحد أعلى مستويات ندرة المياه في العالم، ويساهم في حدوث هذه الندرة كل من نقص المياه وأسلوب إدارة المياه المشتركة.

بينما يزيد متوسط نصيب الفرد من استخدام المياه من قبل المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية نحو تسع مرات أعلى من الفلسطينيين<sup>(٢٨)</sup>.

في حين أن نسبة حصول الفلسطينيين على مصادر المياه في الضفة الغربية هو ربع ما يحصل عليه الإسرائيليين، وهناك مشاكل مماثلة مع المياه في الحوض الساحلي التي بالكاد تصل إلى قطاع غزة بسبب ارتفاع معدلات الاستخراج من الجانب الإسرائيلي.

يضاف لذلك أن ما نسبته ٥٪ إلى ١٠٪ فقط من المياه الجوفية تقدم نوعية جيدة لمياه الشرب ويمثل انخفاض منسوب المياه الجوفية إلى جانب زيادة الملوحة عبر مياه البحر والتلوث الناجم عن تسرب مياه الصرف الصحي تهديدا لكل من نوعية وكمية المياه المتاحة<sup>(٢٩)</sup>، وتؤكد مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين أن معدلات التلوث الحالية هي أربع مرات أعلى من أرقام ٢٠٠٥، حيث يقدر أن هناك حوالي ٢٥ مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة تصرف في البيئة كل سنة في أكثر من ٣٥٠ موقعا في الضفة الغربية.

• نقل المخلفات والنفايات الخطرة من دولة الاحتلال إلى الأراضي الفلسطينية واستخدام الأراضي الفلسطينية كمكب للنفايات الصناعية والكيماوية الخطرة، كما هو حاصل في مناطق جنين وطولكرم وقلقيلية وكذلك جنوب الضفة الغربية في منطقة يطا والعديد من المكبات العشوائية في الضفة الغربية.

تشير العديد من الدلائل إلى أن السلطات الإسرائيلية اتبعت، وما زالت تتبع، أسلوبا مدمرا للبيئة الفلسطينية. و يتمثل ذلك في التخلص من بعض المخلفات الخطرة الناتجة عن الصناعات الإسرائيلية المقامة داخل إسرائيل والمستوطنات، وإلقائها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد كشفت سلطة جودة البيئة العديد من الحالات، منها اكتشاف ٢٩ برميلا من النفايات الخطرة في منطقة خان يونس ألقاها المستوطنون في مناطق تابعة للسلطة الوطنية، وكذلك اكتشاف نحو ٢٥٠ برميلا من النفايات الكيماوية الخطرة مدفونة في أراضي أم التوت في محافظة جنين، وهي عبارة عن مخلفات أحد مصانع الطلاء والدهانات في مستعمرة «جانيم»، وغالبيتها

٢٨. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٥

٢٩. منظمة العفو الدولية، تعزيز صفو المياه: حرمان الفلسطينيين من الحق في الحصول على المياه، ٢٠٠٩

## القسم الثالث: البيئة

مواد خطرة وقابلة للاشتعال، وبعد تحليل هذه المواد تم التعرف على مادة نيتروسييلولوز، وهي مادة سهلة الإشتعال، كذلك تم اكتشاف مخلفات مدفونة في مناطق قليلية وعزون وحيوس ومكب نفايات طولكرم، ومصدرها إسرائيل<sup>(٣٠)</sup>.

وقد اشار تقرير صادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن إلى أنه في شباط من العام ٢٠٠٢، صرح مصدر مسؤول من سلطة جودة البيئة الفلسطينية عن تمكنهم من رصد أكثر من ٥٠ موقعًا في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تم دفن النفايات السامة والخطرة فيها من قبل الإسرائيليين. ففي غزة على سبيل المثال، تم دفن أكثر من ٥٠ طنًا من النفايات في موقع واحد قريبًا من الساحل، وبعمق ٣٠ مترًا.

لقد عملت سلطات الإحتلال الإسرائيلي على تحويل الأراضي الفلسطينية إلى مكبات للنفايات الصلبة والخطرة، وذلك من خلال:

- استخدام بعض المكبات الواقعة داخل الضفة الغربية، والتي تستخدم من قبل الفلسطينيين، مثل مكب أبو ديس ومكب البيرة ومكب يطا، للتخلص من ما يقارب ٨٠٪ من النفايات الصلبة الناتجة عن المستوطنات، مما يزيد من وضع تلك المكبات سوءًا.
- إقامة مكبات خاصة بهم داخل الضفة الغربية مثل مكب توفلان الواقع في محافظة أريحا، إضافة إلى محاولتهم الحالية لإقامة مكب بالقرب من نابلس في موقع يعرف باسم كسارة أبو شوشة، وذلك لنقل ١٠ آلاف طن من النفايات شهريًا من داخل إسرائيل ومن مستعمرات إسرائيلية تقع في الضفة الغربية. ونتيجة لسياسة الإغلاق والعزل وتشديد الحصار التي اتبعتها سلطات الإحتلال الإسرائيلي في ظل الإنتفاضة الحالية، تدهورت عملية إدارة النفايات الصلبة، حيث ازداد عدد مكبات النفايات العشوائية المفتوحة في الضفة الغربية من ٨٩ إلى ١٨٩ مكبا.

وفوق كل ذلك ترفض دولة الإحتلال تطبيق ميثاق بازل الذي يحظر نقل أي مواد خطرة إلى أراضي دولة أخرى، بحجة أن الأراضي الفلسطينية لم يعترف بها كدولة بعد.

هذه الانتهاكات الخطيرة والمدمرة للبيئة والأرض الفلسطينية تنعكس بشكل مباشر على حياة المواطن الفلسطيني من مختلف الجوانب، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي تؤثر بصورة مباشرة على صحة الفلسطينيين وتشكل سببا رئيسيا في اعتلال الصحة العامة والشخصية.

٣٠. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٥.

جدار الفصل والضم العنصري الذي يخترق الضفة الغربية بطول أكثر من ٧٠٠ كم ويعزلها من كافة الاتجاهات، كانت له آثار تدميرية على القطاع الزراعي والبيئة الفلسطينية، كما أن هذا الجدار يعزل العديد من آبار المياه والينابيع الفلسطينية، الأمر الذي يحول دون استخدامها من قبل المواطنين الفلسطينيين، وهذا يؤدي إلى انتهاكات واسعة النطاق للحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم، بما في ذلك الحق الانساني في المياه والغذاء الكافي والسكن الملائم، فضلا عن الحق في العمل والصحة للسكان الفلسطينيين.

عند الانتهاء من إقامة الجدار ستعاني حوالي ٣٢,٧٪ من القرى الفلسطينية من عدم القدرة على الوصول إلى مرافق الخدمات الصحية في محافظات الضفة الغربية. وسوف يبلغ عدد العيادات المعزولة في أعقاب الانتهاء من الجدار ٧١ عيادة، مع العلم أن ٤١ عيادة تم عزلها نهائياً، إضافة إلى تأثر ٤٥٠ ألف فلسطيني به بشكل مباشر، و ٨٠٠ ألف فلسطيني بشكل عام.

ومع اكتمال بناء الجدار الفاصل حسب المخطط فإن ذلك سيؤدي إلى:

- وقوع حوالي ٣٣,٠٠٠ فلسطيني من حملة هويات الضفة الغربية ويعيشون في ٣٦ تجمع سكاني بين الجدار والخط الأخضر.
- حوالي ١٢٦,٠٠٠ فلسطيني سيحيطهم الجدار من ثلاث جهات. وتشكل ٣١ تجمعاً سكانياً وهي مناطق البدية والبدو ومدينة قلقيلية.
- حوالي ٢٨,٠٠٠ فلسطيني في تسعة تجمعات سكانية في جيب عزون وجيب بير نبالا سيحيطهم الجدار من أربع جهات بحيث يربطهم شارع أو نفق مع الضفة الغربية.

إن إنشاء جدار الفصل هو جزء من سياسة إسرائيلية متكاملة ابتدأت بالمستوطنات، ثم بالحواجز، وأخيراً الجدار الذي يقطع أوصال الضفة الغربية ويحولها الى معازل. والهدف من وراء بناء الجدار بعمق ٣٥ كيلومتراً في منطقة سلفيت وقلقيلية، إضافة إلى عزل مدينة القدس المحتلة عن الضفة الغربية، والتوسعات الاستيطانية في المستوطنات المقامة في مناطق مختلفة، وبيت لحم والخليل، هو خلق المعازل، حيث أصبحنا نتحدث عن ٢٨ معزلاً تضم ٦٤ تجمعاً سكانياً فلسطينياً. هذا بالإضافة لمجموعة من الحواجز العسكرية التي وضعت إما بشكل ثابت أو متغير داخل المعازل لتقسم المقسم وتفرض حالة من السيطرة التي لها انعكاساتها الملموسة على حياة المواطنين وتحديد الصحة وخاصة التنمية منها.

ومن أخطر تلك الحواجز والمعابر والبوابات وأكثرها ضرراً على الصحة الفلسطينية هي الحواجز التي تفصل بين الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة، حيث أن الجدار والمستوطنات والحواجز



## القسم الثالث: البيئة

العسكرية تسبب كما هائلا من المشاكل الصحية الخطيرة، كما تؤدي الى عزل تجمعات سكانية مقدسية بكاملها، كقرية عناتا، شعفاط، الزعيم، الشيخ سعد، السواحة الشرقية، الرام، أبو ديس، العيزرية، بيت إكسا، بيت حنينا القديمة، وكافة بلدات وقرى جنوب غرب القدس، عن أهم المرافق الصحية التي تخدمها في مدينة القدس، كمستشفى العيون والمقاصد والهلال الأحمر. بالإضافة إلى سحب هويات الفلسطينيين الذين يحملون الهويات المقدسية (يقدر عددهم بـ ٧٠ ألف فلسطيني)، وبالتالي منعهم من الوصول إلى مدينة القدس، ومن ثم سحب تأميناتهم الصحية وهوياتهم المقدسية بالادعاء أنهم لم يعودوا قاطنين في المدينة. هذا بالإضافة إلى عزل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة عن المدينة المقدسة.

### المراجع:

- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة. أثر الجدار على الصحة - تقرير خاص، ٢٠١٠
- منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الثانية والستون، الأحوال الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، ٢٠٠٨
- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ على الصعيد العالمي الصادر عن الأمم المتحدة
- منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الرابعة والستون، الأحوال الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، ٢٠١١
- الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٥
- منظمة العفو الدولية، تعكير صفو المياه: حرمان الفلسطينيين من الحق في الحصول على المياه، ٢٠٠٩

## مفهوم الأرض عند الفلسطينيين

بقلم جمال طلب العملة  
مدير مركز أبحاث الأراضي

### مركز أبحاث الأراضي

مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة غير حكومية وغير ربحية، تأسست في القدس عام ١٩٨٦م كأحد المراكز التابعة لجمعية الدراسات العربية. تغطي نشاطات المركز كافة مدن الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة. يتركز عمل المركز في كل ما له ارتباط بالأرض من حق الفلسطينيين بالأرض والسكن. وإدارة الموارد الطبيعية. وإجراء الدراسات والأبحاث ذات العلاقة.

### توطئة دينية:

(وَالْأَرْضَ وَمَا طَحَاهَا) أي بسطها الله يميناً وشمالاً ومن كل الاتجاهات لتكون سكناً ومعاشاً لبني البشر.

فالأرض والحالة هذه في المفاهيم الدينية هي الوطن والحاضن للإنسان وطموحاته وإبداعاته وتجلياته وحتى لشروبه وحروبته واحباطاته.

وهذا المفهوم ورد في كل الأديان حيث أورث الخالق الأرض للبشر ليعمروا فيها ..... فمنهم من أجاد ومنهم من أخفق ومنهم من فجر وتجبر.

وبالرغم من تلازم الصفة العجيبة للأرض من غزارة الإنتاج وسوء التوزيع فهناك الجنان الخصبة والأنهار والينابيع، وهناك الجبال والوديان وهناك البحار ... كذلك هناك الصحاري القاحلة والمجدبة التي لا يقوى الطيب على العيش بها ... وهناك الأمطار الغزيرة في أماكن والقليلة الشحيحة في أماكن أخرى، والمجدية في أماكن والمدمرة في أخرى ... وهناك الثلوج المتراكمة المتجمدة طيلة العام، وبرغم كل هذه التناقضات فإن لكل موقع على هذه الأرض مريدين وعشاق للحياة عليها بسبب شعور غريزي هو شعور المواطنة الذي ينغرس في صدور أبناء هذا الموقع أو ذاك دون تفسير مقنع سوى أنها تصبح لهم أوطاناً ... والوطن كنز لا تضاهيه كل كنوز الأرض.

في موقع ما في صحراء فلسطين جنوبي شرقي بلدة يطا يبعد عن المناطق المدنية مسيرة ٤ ساعات في سيارة رباعية الدفع .. ثم مسيرة نصف يوم على الدواب في طرق لا تستطيع السيارات الوصول إليها .... يسكن أناس بسطاء على أرض قاحلة لا تنبت شيئاً ذا قيمة وعين ماءها بالكاد يكفيهم للشرب هم ومواشيهم، يربون الأغنام ويسكنون بيوتاً من الطين ... لا كهرباء ولا طرق ولا مدارس ولا صحة ولا أسواق، وعندما سُئلت سيدة تحمل طفلاً: ما الذي يربطكم بهذه الأرض المميتة التي لا تصلح للحياة ... أجابت ببساطة إنها الوطن...!!

## الأرض مصدر أساسي من مصادر الطبيعة:

- الأرض هي المأوى: حيث يسكن البشر ويعمرون ويبنون .. ففي قديم الزمان كان الإنسان يحفر المغائر للسكن ولتأويه من حر الصيف وبرد الشتاء .... ولعل أرض فلسطين من أكثر أراضي العالم معرفة بالمغائر والكهوف حيث سكنوا وآووا واحتموا في الحروب ... واليوم يستخدمها أهل فلسطين لا سيما البدو منهم ومربي الأغنام بديلاً عن المساكن التي يهدمها الاحتلال الإسرائيلي بحجة عدم الترخيص حيث يطاردهم الاحتلال ليل نهار.
- الأرض هي رأس المال الوطني: الأرض عموماً تشكل أساس بناء الوطن - فلا وطن في المهجر... ولا وطن في الفضاء ... لإنشاء الوطن وبناءه وبناء الدولة يحتاج إلى أرض وشعب ... وشعب فلسطين المحتلة أرضه ... موجود عليها برغم التهجير القسري لجزء منه وشعب فلسطين ينظر إلى أرضه بكاملها أنها هي فقط الوطن وعليها سيبني دولته المستقلة كاملة السيادة يوماً ما ... وعليها سيحقق أحلام وقيم العدل والمساواة والرخاء ... فأرض فلسطين هي رأس المال الفلسطيني الذي سيحقق عليه وبه التنمية التي ستزدهر يوماً.
- الأرض هي الغذاء: كل غذاء يحتاجه البشر أو تحتاجه المواشي هو من الأرض طعاماً كان أو شرباً ... وأرض فلسطين هي أول من سميت أرض العسل واللبن دليل الخصب الذي وفر الغذاء بأفضل أنواعه ... وفلسطين أرض العنب والبرتقال ... أرض التين والزيتون ... أرض البلح والقرع والسبانخ والخبيزة ... ولعل من غرائب أرض فلسطين أنها لا تعرف الجوع... فقد كانت دائماً عبر التاريخ توفر غذاءً صحياً للفقير قبل الغني فأرضها متنوعة الخواص تجعلها تنبت معظم النباتات في كل المواسم ... لذا تميزت أرض فلسطين بأنها الأرض التي لا يجوع عليها من يحرق الأرض ويسقي الزرع ويعشق الوطن.
- الأرض هي الدواء: لعل أرض فلسطين متميزة عن معظم أراضي العالم بأن أعشابها ... وأشجارها ... أزهارها ... وبيدورها ... وأوراقها ... وجذورها ... هي أدوية تعالج من الأمراض ... ولا يوجد مرض معروف لا يوجد له دواء من نباتات فلسطين ... والفلسطيني يعرف بحكم التجربة أهمية وفوائد وتأثير ذلك على الصحة العامة وقايةً أو على الأمراض علاجاً ... حتى

أن تراب فلسطين وطينها في بعض المواقع هو علاج شافي لأمراض جلدية ... ولعل طينة البحر الميت التي ذاع صيتها في كل أرجاء الكون دليلاً حاسماً على ذلك.

- الأرض هي تراب الأجداد والشهداء: أرض فلسطين مجبولة بدماء شهداء شعب فلسطين من كثرة ما تعرضت لحروب واعتداءات عبر تاريخها الطويل ... وأرض فلسطين مقبرة الأجداد والشهداء ومقبرة الطامعين والأعداء.

وحقاً ينطبق على أرض فلسطين قول أبي العلاء المعري:

**سر إن استطعت في الهواء رويداً ... لا اختيلاً على رفات العباد  
ما أظن أديم الأرض ... إلا من هذه الأجساد**

لذا فاعتزاز الفلسطيني بأرضه لا مثيل له ... فهي رمز اعتزازه بأجداده ... وتربطه وتذكره بشهداء هذا الشعب وثواره ومجاهديه ... كذلك ترمز لقوة هذا الشعب من خلال تراب أجساد الأعداء والطامعين ... فترابها يخترن ذاكرة الزمن والتاريخ والعزة والأمجاد والذكريات حلوها ومرها.

- الأرض تعني المقدسات: أرض فلسطين هي بوابة السماء ... وهي أرض المحشر والمنشر ... وأرض الأنبياء وأرض الرسالات السماوية أرض فلسطين مقدسة ... ترابها طهور ... صخرها حنون ... وعبق أنفاس الأنبياء والأولياء والصالحين ... تكاد تسمع قعقعة السيوف المتصارعة على أرض فلسطين منذ العهد النطوفي ... إلى اليوم ... تكاد لا تخلو مدينة أو قرية أو خربة في فلسطين من مكان عبادة أو مقام ولي صالح أو مزار مقدس، أرض فلسطين مرابط ساكنها ... ماجور زائرها ... يثاب من يسرج زيت في قناديلها ... محظوظ من وقف جهده لخدمتها ... مختال فخور من يملك شبر من أرضها...

- الأرض تعني العشق والذكريات: تختزن الأرض كل الأسرار التي انسكبت في أعماقها من خلال عرق المزارعين الذين حرثوا وزرعوا ورووا وحصدوا وقطفوا ... ومن خلال دموع الثكالي التي انسكبت على تراب فلسطين عبر دموع الأم والصراع عبر آلاف السنين.

- أرض فلسطين ... تختزن أسرار الطفولة وصدى ضحكاتهم ولعبهم فيها وعليها وذكريات سعادتهم الطفولية البريئة.

أرض فلسطين ... تختزن قصص عشق المراهقين والمحبين فتية وصبايا فلسطين عبر زمن سحيق تميز بالحزن والشوق والأم والفرح والحنين.  
وصدق أبو سلمى حين قال:

**وحب أوطان الرجال إليهم ... أحلام قضاها الشباب هنالك**

• الأرض تعني الانتماء: لم تشهد أرض كأرض فلسطين صراعاً على ملكيتها ... فأعداء فلسطين لم يكتفوا باحتلالها ولكنهم كانوا دوماً يرغبون في تملكها ... ولعل الاحتلال الصهيوني الأكثر بشاعة عبر التاريخ ادعاء ملكيتها وتزويراً لتاريخها وسرقة لتراثها وهويتها الثقافية وحتى فلكلورها وعادات أهلها ونمط حياتهم ... لكن أرض فلسطين بحناء لونها ... وبقمحها وخبزها ... بزيتها وزيتونها ... بزعتها وميرميتها ... بغزلها وبساطها البلدي ... بطابونها ... وخبز الشراك ... بكعكها المسمس وفلافها ... بمساجدها وكنائسها ... أسواقها وأسوارها ... بأزقتها وحواريها ... بسهولها وجبالها ... بشاطئها وساحلها ... بصحرائها وأغوارها ... بعيونها وينابيعها ... بالقطين والدبس والملبن ... أصبحت هوية ثقافية لشعب فلسطين ... وأصبح الفلسطيني يفخر بالانتماء لها ... وأصبحت أرض فلسطين له الوطن والأم ... والزوجة والحببية ... والأخت والصديقة.

• الأرض تعني الأمل والمستقبل: حيث كانت أرض فلسطين دوماً تختزن جذور هذا الشعب وذكرياته وهويته الثقافية فهي بلا شك تشكل أيضاً الأمل الواعد والمستقبل للأجيال القادمة من الأبناء والأحفاد ... فعلى أرض فلسطين ستنصر إرادة هذا الشعب وعلى أرضها ستوحد أحلام هذه الأمة ... وعلى أرضها سيتحقق السلام المحلي والإقليمي والعالمي ... وعلى أرضها سينتصر الحوار الحضاري للأديان والحضارات والأمم والشعوب... فأرض فلسطين ... جنة الله على أرضه ... هي ما ينتظر الأجيال القادمة وما ينتظر البشرية قبل أن يستلم الله الأرض وما عليها.

والفلسطيني بغض النظر عن كل الظلام الذي أحاط ويحيط بفلسطين لا يراها سوى بهذا الجمال والبهاء سيظل يحلم بها كما تستحق فهي حقاً أرض الأحلام.

## أرض فلسطين والصراع على كل متر منها:

يحتدم هذه الأيام صراع الاحتلال الصهيوني على أرض فلسطين في سلوك استباقي لفرض مزيد من حقائق التهويد على الأرض الفلسطينية وإحلال المستوطنين اليهود ومستوطناتهم الاحتلالية التهجيرية الاحلالية مكان الفلسطينيين وعلى أراضيهم التي يمتلكونها ويحرسونها أباً عن جد منذ عصور وسيظلون ما بقي فيهم عرق ينبض.

ومركز أبحاث الأراضي - المؤسسة الفلسطينية الأهلية - يسعى بكل جهد لتوثيق كل حالات الاستيلاء الصهيوني على الأراضي الفلسطينية من اجل حفظ وتوثيق الحقوق بأسماء أصحابها الحقيقيين .. ولفضح أساليب ووسائل الاحتلال في انتهاك الحقوق الفلسطينية.

ولتدعيم صمود أصحاب الأراضي وتوعيتهم بأساليب الحفاظ على الأرض والدفاع عن حقوقهم فيها، وبالإضافة إلى دعمهم من اجل استخدامها سواء للبناء والسكن عليها ... أو لاستصلاحها

وتطوير إنتاجيتها لتصبح ذات جدوى اقتصادياً وليتحول جزءاً كبيراً من شعبنا للعمل المباشر والمتفرغ بالأرض ... فالأرض لمن يزرعها ويحراثها ... والأرض تحارب مع أصحابها الحقيقيين ... وكلما ابتعد الإنسان عن أرضه كلما أصبحت جذوره رخوة وأصبح اجتثاثه سهلاً ...

لذا فمركز أبحاث الأراضي ينظر لأرض فلسطين كأساس لحفظ قضية فلسطين سياسياً حياً على أجندة العالم ... ويقظة في صدور ونفوس محبي الحق والحرية من شعوب الأرض ويعتبر أن مساندة الفلسطينيين في صراعه على الأرض هو أساس نصره قضية فلسطين ... وان كل ادعاء من العرب والمسلمين باعترافهم وتقديسهم لعروبة وقدسية أرض فلسطين لا قيمة لها دون أن يدخلوا حلقة الصراع بكافة أشكاله من أجل تحريرها من دنس هذا الاحتلال المتهالك عليها.

لذا فأرض فلسطين التي أصبحت للفلسطينيين بمثابة الكرامة والشرف والعرض ... يجب أن تكون لكل عربي ولكل مسلم ومسيحي هي المسجد والكنيسة ... هي العقيدة والدين ... هي الصلاة والصوم ... هي كرامة الأمة ونخوتها ... هي هدف الأمة ورسالتها...

ولطالما كان العربي عموماً والفلسطيني خاصة متمسك بكرامته وشرفه وعرضه سيظل متمسك بأرضه ... أرض فلسطين حتى تعود لبهائها وقدسيتها وحريتها التي تليق بها كأرض وبشعبها الوفي كشعب

## القسم الرابع: خواطر





## روابط لا تنتهي

نبا عاصي  
مركز ليك

### مركز ليك

مركز العمل الشبابي للتنمية المجتمعية - ليك - هو اطار مجتمعي تم تاسيسه بتاريخ ٢٠٠٧-٢٠١٠ وهو الذي تم فيه عقد انتخابات لادارة المركز والذي هو استمرار لجمعية الشموع المضئنة التي تم تاسيسها بتاريخ ٢٥-٥-٢٠٠٥ ولكن بافاق عمل ورؤيه جديدة.

تتلخص رؤية مركز ليك في بذل كافة الجهود الممكنة لتفعيل دور الشباب في خدمة مجتمعهم الذي يعيشون فيه سيم القطاعات المهمشة والاقبل حظا فيه وذلك من خلال التثقيف والتدريب والتشغيل والعمل التطوعي الهادف، ولذلك اختار المركز ان يكون شعاره الاستراتيجي- تنمية مجتمعية عبر قطاع شبابي قوي.

بمعرض الحديث عن الأرض الفلسطينية لايمكن فصل هذه الأرض عن مالكيها الأصليين وهم الشعب الفلسطيني، فالإنسان الفلسطيني مرتبط بأرضه ولا يمكن بأي شكل من الأشكال فصله عنها أو فصلها عنه، فوجود الأرض والإنسان يكتمل معني الإنتماء الوطني، وهذا هو الإرث الذي حافظ عليه الفلسطينيون بالرغم من تهجيرهم وفقدانهم لمعظم أراضيهم في العام ١٩٤٨. والسؤال هو، هل من ترك أرضه تحت قوة الإرهاب كما حصل مع الفلسطينيين عام ١٩٤٨، يمكن أن يتنازل عنها، أو يتنازل عن حقه في الرجوع إليها.

هذا الفصل اللا أخلاقي والغير قابل للتطبيق هو ما تحاول الحركة الصهيونية تحقيقه منذ احتلالها لفلسطين، فالإعلام الصهيوني المحتل، دائما ما يبث سخافات مثل أن الفلسطينيين ليس لهم الحق في الأرض الفلسطينية، و استخدام أسماء العائلات الفلسطينية كالمصري و اليمني والإدعاء بأن هذه العائلات ليست فلسطينية و قد أتت من دول مجاورة لفلسطين، هذا من جانب، ومن جانب آخر م هو محاولة بائسة لإثبات المقولة الزائفة في أن فلسطين أرض بلا شعب. ولا ننكر توافد الكثير من القبائل العربية و خاصة من شبه الجزيرة العربية إلى منطقة بلاد الشام، و لكن هذا التوافد لم يتم بين ليلة وضحاها، و إنما حصل عبر قرون متعاقبة وهذا لا يعني ولا بأي شكل من الأشكال عدم وجود الشعب الفلسطيني في هذه البقعة الجغرافية، فهناك الكثير من العائلات التي تشكل السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني تواجدت في فلسطين منذ زمن الكنعانيين و

ما قبل ذلك أيضا، وأسماء الكثير من العائلات واضحة ومعروفة للجميع، وهذا ما تحاول دولة الإحتلال تبييده عن إعلامها الكاذب.

الأرض هي الكينونة و المعنى الحقيقي لوجود الفلسطينيين و نضالهم و صمودهم، فبعد ٦٤ عاما من التهجير و اللجوء، ما زال الفلسطينيون يحتفظون بأوراق حقهم في ملكية الأرض التي أجبروا على تركها في عام ١٩٤٨، فبدون الأرض لا يوجد شخصية وهوية حقيقية لأي شعب في العالم، و لذلك ما زال الفلسطينيون يحتفظون بحقهم في العودة إلى تلك الأراضي، ومن الملاحظ أن الفلسطينيين لم يتوقفوا عن النضال بكافة الطرق لاسترداد أرضهم المسلوبة، فكم من شهيد وأسير و جريح سقطوا في سبيل هذا الهدف السامي، وإن كان هذا الثمن هو ثمن باهظ، غير أن الفلسطينيين يرونه قليلا بل و قليل جدا في سبيل تحقيق تحررهم وعودتهم، ولهذا ما زالوا مستمرين في دفع هذا الثمن دون تردد أو تراجع.

إذا هي الأرض، هي المكون الأساسي لمعنى الحرية والتحرر للشعب الفلسطيني، فالمطالبة بحق العودة ليس فقط الحق بالعودة الى السماء أو البيت القديم و القرية، إنما العودة الأرض المسلوبة من شمال فلسطين إلى جنوبها ومن شرقها لغربها، فنضال هذا الشعب لم و لن يتوقف إلا باسترداد أرضه.

جدتي دائما ما تحدثني بتلك اللهجة التي لا تخلو من فخر يمتزج فيه الحزن، فتروي لي حكايا قريتها وأرض المشاع التي كانت لكل أهل القرية، حيث لا تخلو قصصها من الأرض وموسم الحصاد، والقطاف، وهذا إن دل على شئ إنما يدل على أن الأرض هي المعنى الحقيقي لوجود الإنسان حتى لو لم يكن يملك أرضا، فمن يملك الأرض هو صاحبها وليس هناك ظلم في ذلك، ولكن أن يملكها من لا يستحق فهذا ما لا يتقبله الفلسطينيون بأي شكل.

## دقيقتان

### • ما معنى الأرض؟؟ وما معنى الوطن ؟

الأرض هي مكان .. قطعة ومساحة جغرافية فارغة من الإحساس والذكريات . وما يجعلها وطناً هو الانتماء والتضحية، والنسيج الاجتماعي الذي يعطيها الروح وبدونها تكون قطعة قاحلة.

### • كيف تعرف نفسك، لاجئاً ام ابن مدينة؟

اللاجئ هو الانسان الذي يبحث عن الإجابة على سؤالين مهمين: من هو ؟ ولماذا هنا؟ والفرق الذي سنجده هو الاستثناء السياسي، كوننا أصحاب قضية سياسية وحق. ما أعنيه أننا إذا نظرنا إلى الواقع اليوم، لا يوجد فرق في الشكل مثلاً بين المدينة والمخيم فالمباني والعمارات نفسها. لذلك يكمن الموضوع في الفكرة، وهي كون المخيم فكرة وليس مكان. ومن الخطأ ربط مفهوم اللاجئ بالفقر أو بالمعاناة أو المكان، فاللاجئ الفلسطيني في السويد له حق كما لي حق في العودة.

### • كيف تعرف العودة الى أرضك؟؟

مشكلتنا اليوم أننا لازلنا عالقين في الماضي، ولم نستطع بسبب ثقل الماضي أن ننظر للأمام، ونقف دقيقتين أمام مفهوم العودة. بالتأكيد أريد العودة، لكن إلى أين؟؟ من المهم لي أن أعود إلى أرضي وقريتي الأصلية، لكن ما يهمني أكثر أن أعود إلى الحياة الجماعية التي كانت سائدة، أن أعود للبحر والناصره، للقدس والخليل، للحرية والاختيار. ومن الخطأ أن أضع كل ذلك في قطعة جغرافية محدده.

وبالمناسة حتى نظرنا للعودة اختلفت اليوم . في الماضي عاش الناس حياة جماعية، وعقل جمعي لذلك كانوا يرون عودتهم إلى المشاع والعام وفلسطين كاملة. أما اليوم فالخصوصية والفردية قد اجتاحت حياتنا لذلك أصبحنا ن فكر بفردية وبقطعة أرض محددة لا بفلسطين كاملة.

### • كيف ترى مدينة الدوحة، على سبيل المثال؟

إن كنت تريد أن توضح أن الدوحة قد تكون مكاناً ومنتفساً جديداً أو بديلاً للاجئ، فسأقول لك إنك مخطئ. فأغلبية سكان مدينة الدوحة ومجلس البلدية هم لاجئون. والملفت للانتباه أن طريقة تمثيلهم وخلال خطابهم يوضحون أنهم لاجئون من المخيم مع العلم أنهم يسكنون في مدينة.

حسب وجهة نظري هذه حالة تستحق الدراسة.. فمدينة الدوحة كحالة تنسف الكثير من المفاهيم القائمة على أن المدينة هي مثال على التحضر والسمو والنضوج الذي قد يحاول الانسان الوصول إليه، لكن ما هو موجود في مدينة الدوحة هو أن السكان يفضلون أن يكونوا تحت اسم المخيم، حتى إن البعض يطلقون عليها اسم (حديقة المخيم).

مبادرة الدفاع عن الاراضي المحتلة في فلسطين والجولان، وهي إئتلاف طوعي من احدى عشر مؤسسة أهلية من فلسطين والجولان المحتل، تأسست عام ٢٠٠٥. وهي تستهدف توحيد وتنسيق عمل المؤسسات المشاركة في هذا الإئتلاف. انطلاقا من الواقع السياسي في المرحلة الراهنة، صاغت مبادرة الدفاع عن الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان وبمشاركة مؤسساتها الإحدى عشر، استراتيجيتها التي تتمحور على تطوير المشاركة المجتمعية وتعميق الحوار السياسي - الإجتماعي - الثقافي بين القوى السياسية الفلسطينية، وبينها وبين الفعاليات والمؤسسات الإجتماعية المختلفة، وتعزيز التفاعل وتبادل الخبرة مع الحركات الإجتماعية العالمية، وذلك بهدف تعميق وتعزيز الوعي العام وخاصة عند قطاع الشباب الفلسطيني ارتباطا بما يجري داخل المجتمع الفلسطيني وفي المحيط الإقليمي والعالمي، ودعم المبادرات المجتمعية والشبابية الميدانية وتفعيل المشاركة الإجتماعية وتطوير آلياتها.